الوثيقة الختامية

المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية
24-25 شباط/فبراير 2021

موجز

نسقت المنظمة الدولية للهجرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع الأعضاء في الشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وبدعم من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، افتراضياً، يومَي 24 و25 شباط/فبراير 2021.

وأتاح الاستعراض الإقليمي للحكومات إجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، وتحديد التحديات والفرص. وأتاح أيضاً تسليط الضوء على الثغرات، ومناقشة الأولويات والاتجاهات والنُهُج الإقليمية، ورصد الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق. ووفّر المؤتمر منبراً مشتركاً لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة، للتفاعل وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتقييم نتائج مختلف الاستعراضات الإقليمية. كذلك، ساهم في تسهيل عملية صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية الرامية إلى ضمان مساهمة المنطقة العربية في أول منتدى لاستعراض الهجرة الدولية المقرر عقده في العام 2022.

وتخللت المؤتمر سلسلة من الجلسات وطاولات الحوار والعروض والنقاشات، توزعت على يومين اثنين وانبثقت عنها وثيقتان أساسيتان، هما: تقرير للدول الأعضاء، يولف نتائج التقارير الطوعية المرفوعة من قِبل هذه الدول حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ ووثيقة ختامية تتضمن الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الإقليمي، والتي قدّمتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية خلال المؤتمر وطيلة المسار التشاوري الذي سبق انعقاده.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	9-1	3
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية	10	4
ثانياً- أعمال الجلسات	11-100	7
ألف- الجلسة الافتتاحية	18-11	7
باء- الجلسة التمهيدية: تقديم النتائج الأولية للتقرير الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة	21-19	9
جيم- الجلسة العامة الأولى: التقارير الطوعية للدول العربية	30-22	10
دال- الجلسة العامة الثانية: التقارير الطوعية للدول العربية (تابع)	37-31	13
هاء- الجلسة العامة الثالثة: ملاحظات رئيسية للجهات المتعددة الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.	38	16
واو- الجلسة العامة الرابعة: قضايا مواضيعية في ضوء المبادئ الإرشادية للاتفاق العالمي للهجرة	46-39	16
زاي- اجتماعات الموائد المستديرة	95-47	18
حاء- تقديم الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية في المنطقة العربية	100-96	29
المرفق أ-الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع التشاوري المتعدد الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية 23 شباط/فبراير 2021		31
المرفق ب- الوثيقة الختامية الصادرة عن المشاورة الإقليميةلأصحاب المصلحة للدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ للاتفاق العالمي للهجرة للعاملات المهاجرات والأطفال المهاجرين والشباب في المنطقة العربية...		3431
المرفق ج- المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية لأصحاب المصلحة: نتائج الاستطلاع عبر الإنترنت.....		4031

مقدمة

1- نسقت المنظمة الدولية للهجرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع الأعضاء في الشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وبدعم من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، افتراضياً، يومَي 24 و25 شباط/فبراير 2021.

2- وحضر المؤتمر حوالي 600 مشارك عبر منصة Kudo الإلكترونية. وانطلاقاً من روح الاتفاق العالمي والنَهج الشامل للحكومة بأكملها وللمجتمع بأكمله في الاستعراض، شارك في أعمال المؤتمر ممثلون رفيعو المستوى عن المؤسسات الحكومية المعنية، وأعضاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة، وممثلون عن مختلف المسارات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة. وشارك أيضاً ممثلون عن أصحاب المصلحة المحدّدين في الاتفاق العالمي للهجرة، مثل المهاجرين؛ المجتمع المدني؛ منظمات المهاجرين والمغتربين، بما في ذلك المنظمات العاملة مع المهاجرات؛ المنظمات الدينية؛ السلطات والمجتمعات المحلية؛ القطاع الخاص؛ النقابات العمالية؛ البرلمانيين؛ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ الأوساط الأكاديمية؛ وسائل الإعلام؛ جهات أخرى .

3- وتوزّع المؤتمر على خمس جلسات عامة وأربع طاولات مستديرة. في الجلسة التمهيدية، قُدّمت النتائج الأولية للتقرير الإقليمي لتحليل مدخلات الحكومات بشأن استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي الجلستين الأولى والثانية، ناقشت الدول الأعضاء الإنجازات الرئيسية المحرزة في تنفيذ الاتفاق العالمي منذ اعتماده في عام 2018، وذلك باستعراض تجاربها الوطنية، وتسليط الضوء على ما تواجهه من تحديات وما تحرزه من قصص نجاح. كما استعرضت أولوياتها القائمة والمستجدة، والدروس التي استقتها على هذا المسار .

4- وفي الجلسة الثالثة، جرى عرض مخرجات الاجتماع التشاوري المتعدد الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمنعقد في اليوم السابق للمؤتمر. قدّم المقرّر لمحة موجزة عن أهم ما خلص إليه المجتمعون، وسلّط الضوء بالأخص على الرسائل المتعلقة بدور أصحاب المصلحة في عملية المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، وواقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة، والحاجة إلى تعزيز المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة والتعاون الوثيق بينهم وبين السلطات، فضلاً عن الثغرات المتبقية التي تحول دون تسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في الدول العربية والتوصيات على مستوى السياسات.

5- وتناولت الجلسة الرابعة قضايا مواضيعية شاملة لعدة قطاعات، وذلك في ضوء المبادئ الإرشادية للاتفاق العالمي للهجرة، ومنها مبدأ احترام حقوق الإنسان، واعتماد نهج يراعي الطفل ويحترم المنظور الجندري، الكفيلة بتسريع تطبيق الاتفاق. عملت الجلسة على تقديم نتائج المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة في الدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للعاملات المهاجرات والأطفال والشباب المهاجرين في المنطقة العربية، التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف.

6- وخلال اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة، دارت نقاشات وافية تناولت جميع أهداف الاتفاق العالمي، وعددها 23 هدفاً، وذلك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه على مستوياته كافة. وتناولت أيضاً التحديات، والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، والحلول الممكنة لمواجهة العوائق الحائلة دون تحقيق هذه الأهداف.

7- وفي الجلسة الخامسة، تداول المشاركون في سُبُل تسريع التقدم في تنفيذ الاتفاق العالمي، وتعزيز قدرات الدول الاعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، و أصحاب المصلحة المعنيين.

8- وفي الجلسة المخصصة للرسائل الرئيسية، جرى بإيجاز استعراض أبرز الرسائل والتوصيات التي انبثقت عن النقاشات الممتدة على يومَيْن. وستساهم هذه الرسائل في تسهيل عملية صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية، للاسترشاد بها في منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022 .

9- وترد وثائق المؤتمر، بما في ذلك جدول الأعمال والتقرير، على الصفحة الخاصة بالمراجعة الإقليمية المتوفرة على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرةو على موقع المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الاوسط و شمال افريقيا وعلى الموقع الإلكتروني للإسكوا.

أولاً- الرسائل الرئيسية

10- نتجت عن المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة للدول العربية الرسائل الرئيسية التالية المتعلقة بعدد من القضايا ذات الأولوية. والتزاماً من غالبية الدول العربية بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة كإطار شامل لحوكمة الهجرة، يمكن أن تشكل هذه الأولويات والرسائل خارطة طريق لعملية تسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وإدراج القضايا في الجهود المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل استجابة لوباء كوفيد-19، وإبراز المساهمات الكبيرة للمهاجرين والحد من ضعفهم ومكافحة التمييز ضدهم وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للجميع.

1- توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية

- تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية للرجال والنساء والأطفال باعتماد تدابير متنوعة، منها إبرام الاتفاقات الثنائية، وتطوير إجراءات دخول شفافة، وتنفيذ برامج ما قبل المغادرة لتوجيه المهاجرين قبل مغادرة بلدانهم، على طول مسار الهجرة أثناء التنقل في بلدان العبور، وبعد وصولهم إلى البلد المقصد؛
- زيادة الزخم في سن سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية، وسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذها عملياً؛
- تكثيف العمل الوطني والإقليمي للتصدي للدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تضطرّ الرجال والنساء والأطفال والشباب إلى مغادرة مجتمعاتهم وبلدانهم واللجوء إلى مسارات غير آمنة ونظامية للهجرة.

2- ضمان حق وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية

- ضمان حق جميع المهاجرين في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية العامة والجنسية والإنجابية والتعليم، بغضّ النظر عن حالة الهجرة؛

3- توفير اللقاحات لجميع المهاجرين، إما مجاناً وإما بسعر منخفض ومن دون تمييز، بما في ذلك لقاحات كوفيد-19 لمواجهة الوباء. حماية العمال المهاجرين وتمكينهم وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد

- تكثيف الجهود لمواءمة قوانين العمل والقوانين الأخرى مع معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان، وشمول العمال والعاملات المهاجرين، بمن فيهم عمال المنازل، بهذه القوانين؛
- ضمان حق المهاجرين في تكوين الجمعيات والمشاركة في النقابات العمالية بحسب أنظمة كل بلد؛
- إلغاء أنظمة الكفالة الاستغلالية، وتوسيع تفتيش العمل، وتحسين حماية الأجور، وتسهيل تسوية أوضاع العمال المهاجرين في وضع غير نظامي؛ وتطبيق تدابير الحماية هذه على العمال المنزليين المهاجرين، بسُبُل منها شمولهم بقوانين العمل؛
- تكثيف الاهتمام بمواءمة سياسات التعليم والتدريب مع سياسات الهجرة، بعدة سُبُلٍ منها إبرام اتفاقات ثنائية، للحد من عدم تطابق المهارات ومن البطالة في الدول العربية، مما يضمن الاستجابة للجنس؛
- تعزيز الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات في المنطقة، مع التركيز على المهاجرين الشباب الذكور والإناث، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتحسين المهارات، وتوفير الفرص للعمال المهاجرين لا سيما الذين فقدوا وظائفهم، أو لتسهيل إعادة دمجهم في سوق العمل في دول المنشأ؛
- خفض تكاليف التوظيف المرتفعة في المنطقة، وعدم تحميلها للعمال المهاجرين، وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بها وكشف تفاصيلها بالكامل؛
- النهوض بأنظمة العمل والحماية الاجتماعية للعمال والعاملات المهاجرين، وتفعيل مساهمة المهاجرين العائدين في التنمية المستدامة للحد من الدوافع السلبية للهجرة، تماشياً مع الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- تهيئة بيئة تمكينية للتحويلات المالية بوصفها شريان الحياة للكثير من العائلات في مختلف الدول العربية، والاعتراف بمساهمة المهاجرين في عجلة التنمية في بلدان المنشأ والمقصد وتفعيلها.

4- احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، لا سيما أكثرهم ضعفاً

- ضمان حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في جميع مراحل الهجرة، بغض النظر عن حالة الهجرة، من خلال التنفيذ المتكامل للمبادئ والأهداف المترابطة للاتفاق العالمي للهجرة؛
- ضمان المساواة أمام القانون وتعزيز وصول المهاجرين إلى نُظُم العدالة؛
- مكافحة خطاب الكراهية، والتمييز، ورهاب الأجانب ضد المهاجرين.
- دمج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات وخطط وبرامج الهجرة، واعتماد تدابير لمكافحة التمييز بين الجنسين والعنف على أساس نوع الجنس في جميع مراحل الهجرة؛
- شمول لجميع المهاجرين، ومن ضمنهم الأمهات المهاجرات وأطفالهنّ بغض النظر عما إذا كانوا معهم أو تركوا وراءهم، في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، وتعزيز التعاون الثنائي لتحسين الحماية الاجتماعية العابرة للحدود

- شمول الأطفال الذين تركهم ذووهم المهاجرون وراءهم في نظم الحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال في بلدان المنشأ.
- تعزيز نُظُم الحماية الوطنية لشمل الأطفال المهاجرين، وتعزيز التعاون عبر الحدود وعبر المناطق المراعي لاحتياجات الطفل، بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى؛
- ضمان عمليات العودة الطوعية المراعية للأطفال إلى بلدان المنشأ على أساس تقييم مصلحتهم الفضلى ، وضمان عدم فصلهم عن الوالدين أو أحدهما؛
-
- تكثيف الجهود لتجنب العودة غير الطوعية، وإنهاء ممارسات احتجاز المهاجرين وإيجاد بدائل لها، وحظر احتجاز الأطفال المهاجرين في التشريعات الوطنية والممارسات؛ وتكثيف الجهود لصنع سياسات تهدف إلى إلغاء تجريم المهاجرين غير النظاميين مع الاستمرار في مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- توفير خيارات الرعاية والاستقبال وإعادة الإدماج المناسبة للمهاجرين العائدين، المهاجرين من الفئات الضعيفة والأطفال بشكل خاص؛
- تكثيف الجهود الرامية إلى حماية المهاجرين وإنقاذ الأرواح ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإدارة الحدود، والتأكيد على العودة الآمنة والكريمة للمهاجرين وإعادة ادماجهم في مجتمعاتهم الأم.

5- <u>تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي</u>

- التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بشأن الهجرة لإيجاد حلول للتحديات المشتركة، وحماية المهاجرين، وتسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛
- التأكيد على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة في حوكمة الهجرة والحاجة إلى تفعيل التعاون بينهم من خلال تعزيز آليات التشاور والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي؛
- إشراك المهاجرين الرجال والنساء والشباب في عملية صنع القرار المتعلقة بقضايا الهجرة، وتمكينهم من إنشاء جمعيات ونقابات تمثل مصالحهم أو الانضمام إليها؛
- تعزيز دور وزارات الخارجية وجمعيات المهاجرين لضمان وتيسير تواصل المهاجرين مع بلدان ومجتمعات المنشأ وتشجيع الاستثمار فيها مع ضمان الفصل بين سلطات الحماية والهجرة؛
- دعم دور الإدارات المحلية، لا سيما في المدن الكبرى حيث العدد الأكبر من المهاجرين، لمواجهة التحديات الناتجة عن الهجرة، وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد لتأمين وصول المهاجرين إلى الخدمات اللازمة، ولا سيما في ظل التحديات التي تفرضها كوفيد-19 على الموارد والأولويات الوطنية.

6- <u>توفير البيانات المفصلة والآنيّة والمتاحة</u>

- إجراء المسوح وتطوير أدوات ومنهجيات مبتكرة لجمع وتحليل البيانات الدقيقة المصنّفة بحسب الجنس، والعمر، وحالة الهجرة، والمهارات، وغيرها، بهدف تطوير سياسات قائمة على الأدلة

تراعي احتياجات وأولويات جميع المهاجرين، وكذلك لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

ثانياً- أعمال الجلسات

ألف- الجلسة الافتتاحية

11- تولى السيد عثمان بلبيسي، المستشار الإقليمي الأول في المنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تيسير أعمال اليوم الأول من المؤتمر. واستُهلّت الجلسة بعرض شريط فيديو قصير حول الاتجاهات الرئيسية للهجرة وواقع المهاجرين في العالم العربي، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. وشدد العرض على أن التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي للهجرة يعد بضمان رفاهية المهاجرين وتمكينهم من أن يصبحوا عناصر فاعلة في عملية التنمية.

12- وألقت الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة ترحيبية أكدت فيها على ضرورة أن تشمل الاستجابات للحوكمة حوكمةَ الهجرة، وحماية المهاجرين، ومؤازرتهم للاستمرار في أداء أدوارهم في التنمية المستدامة في بلدانهم الأم والمضيفة، وكذلك أدوارهم المستجدّة في ضوء الجائحة. وشدّدت على ضرورة البحث في سُبُل تعزيز مسارات الهجرة النظامية والحد من غير النظامية؛ وإدماج المهاجرين في السياسات الاجتماعية، بما فيها الحماية الاجتماعية؛ وتوفير الخدمات الصحية واللقاحات لهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ وتحسين ظروف سكنهم؛ وإصلاح نُظُم العمل لحماية حقوق العمال؛ والحد من الكراهية والتمييز ضدهم؛ ومكافحة الإتجار بالبشر .

13- وتناول السيد أنطونيو فيتورينو، منسّق شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ظهور بوادر تقدُّم في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، إذ بدء العمل على وضع خطط وطنية للتنفيذ؛ واتخاذ تدابير واعدة من وحي الاتفاق العالمي للهجرة؛ وتمويل برامج مشتركة بواسطة صندوق الائتمان متعدد الشركاء بشأن الهجرة؛ وتأسيس هياكل لتنسيق الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأشار إلى أنّ الجائحة قوّضت قدرة المهاجرين على التنقّل، وزادت هشاشتهم، وأضرّت بحقوقهم الإنسانية، وفرضت ضغطاً مفاجئاً على السياسات الحكومية في كل مكان، لكنّها في الوقت عينه عجّلت ابتكار الحلول. وأضاف أنّ المنطقة العربية قد حققت تقدماً في التعامل مع مسألة الهجرة، لكنها لا تزال تواجه التحديات في ظل بقاء العديد من المهاجرين في أوضاع هشة وسيئة. ويبقى إدماج المهاجرين ضرورياً في مسار التعافي والبناء للأفضل، بما يشمل إدراجهم ضمن قوائم التلقيح ضد فيروس كوفيد-19. وأكد السيد فيتورينو إلى أنّ الاستعراض الإقليمي يدلّ على قابلية تكييف الاتفاق العالمي ومواءمته مع كافة السياقات، مشجّعاً على الاستفادة من التطورات الإيجابية وبذل المزيد من الجهود للوفاء بالالتزامات الجماعية.

14- وألقى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة جاء فيها أن الهجرة صارت قضيةً حاضرة بقوة على الأجندة العالمية ومؤثّرةً في السياسات والتفاعلات الداخلية لكثير من الدول، لما تطرحه من قضايا سياسية واجتماعية وثقافية داخل المجتمعات قد لا يكون من السهل التعامل معها، مما يجعل الهجرة أحياناً قضيةً سياسية بالغة الأهمية ووسيلة سهلة للتعبئة. وقد أدّت الظروف الاستثنائية التي شهدتها المنطقة خلال العقد المنصرم إلى تصاعد ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين في بلدان المنطقة أو الدول المجاورة. وأوضح السيد أبو الغيط أن الاتفاق العالمي للهجرة راعى تباين حالة الهجرة واختلافات الأولويات بين الدول العربية، فأكد على مبدأ السيادة الوطنية والحق السيادي للدول في تحديد سياستها الوطنية الخاصة بالهجرة

وحقها في إدارتها بما يتناسب مع أولوياتها وأوضاعها. وأوضح أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لا تزال تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي، مؤكّداً على إمكانية تحسين أداء الدول العربية في معالجة ظاهرة الهجرة، عبر تبادل الخبرات والتجارب والتعلم من الدروس. وأشار إلى مساهمة المهاجرين في التنمية، وضرورة الاستفادة المثلى من الهجرة، من خلال التوصل إلى نقطة توازن مناسبة بين كافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بها.

15- وأكّد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، السيد ناصر بوريطة، قناعة المملكة المغربية بأن نجاح الاتفاق يكمن في تطبيق مقتضياته بحسب السياقات المختلفة، وأن التطبيق لا يمكن إلا أن يكون على المستوى الإقليمي. وشدد على طموح المغرب بتفعيل التعاون العربي الإقليمي في مجال الهجرة، وبتعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، خاصة المجتمع المدني. وتناول السيد ناصر بوريطة استجابة الاتفاق العالمي للهجرة لأولويات المنطقة، انطلاقاً من العلاقة بين الهجرة والتنمية، ووصولاً إلى حقوق المهاجرين ومكافحة الإتجار بالبشر. وأعرب في ختام كلمته عن استعداد المغرب للمساعدة في وضع استراتيجية عربية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة .

16- وعُرضت رسالة مسجلة لوزير خارجية مصر، السيد سامح شكري، الذي رأى في المؤتمر فرصة لتحديد تحديات الدول العربية في تنفيذ الاتفاق، ولتسليط الضوء على التجارب الناجحة والاستفادة منها وتحديد الأولويات والموارد المطلوبة لمتابعة التنفيذ. وأفاد بأن التعامل مع الهجرة في الفترة الأخيرة أغفل آثارها التنموية، وركز على المخاوف الأمنية والضغوط الاقتصادية. وأفضى ذلك إلى زيادة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، نتيجة ازدياد القيود على الانتقال القانوني بين الدول، وفي ظل جائحة كوفيد-19 التي زادت هذه القيود وأججت خطاب الكراهية، تحت ذريعة أنّ المهاجرين هم مصدر للعدوى. وشدّد السيد شكري على أهمية مراجعة سياسات الهجرة والإقرار بإسهامات المهاجرين الإيجابية والعمل على مكافحة التعصب وكراهية الأجانب وسوء معاملة المهاجرين. وتناول الإنجازات التي حققتها مصر في الربط بين الهجرة والتنمية المستدامة، مع مراعاة قضايا إدارة الحدود ووقف الهجرة غير النظامية؛ وتطبيق حقوق المهاجرين وتوفير الضمانات لهم ومنع التمييز ضدهم؛ والاعتراف بإسهاماتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وضرورة إنشاء آليات للتنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتعزيز البنى التشريعية ذات الصلة .

17- وألقت السيدة سارة بدر، المنسقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الرئيسية للأطفال والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلمة أعطت فيها لمحة مقتضبة عن المجموعة، وأنشطتها، والمشاورات الإقليمية مع الشباب التي قادتها المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في إطار استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وتناولت أبرز النقاط التي أثارها الشباب خلال هذه المشاورات، ومنها أن تطبيق الاتفاق العالمي للهجرة لا يتم بالسرعة الطلوبة، بعد أن واجهت تحديات خاصة في ظل الجائحة. وأوضحت أن الشباب مهتمون بشكل خاص بتطبيق الهدف 2 من الاتفاق العالمي للهجرة، بسبب تنامي الصعوبات الاقتصادية وصعوبة الوصول الى الخدمات؛ والهدف 17، لأن سياسات التمييز فضلاً عن الفروقات في اللغة والثقافة تزيد من الكراهية إزاء المهاجرين وتحول دون إدماجهم في المجتمعات المضيفة ودون دخول الأطفال إلى المدارس؛ والهدف 18 لأن عدم الاعتراف بمؤهلاتهم وصعوبة وصولهم إلى التعليم المستمر يعيق دخولهم إلى سوق العمل. وهم يرون أيضاً أن اختلاف اللغة يحول دون إكمالهم لدراساتهم العليا. وأضافت أن ما زاد الأمر تعقيداً هو التحول إلى العالم الرقمي بسبب الجائحة، بينما المهاجرون الشباب لا يملكون جميعهم المهارات او الأدوات اللازمة لمواكبة ذلك. وتعاني المهاجرات بشكل خاص من قيود مختلفة تحول دون وصولهنّ إلى فرص العمل والريادة. واستعرضت السيدة بدر ثلاث توصيات رئيسية للمهاجرين الشباب منبثقة عن المشاورات وتتطلب معالجة فورية. أولاً، ضرورة تحديث المناهج التعليمية لتلبي احتياجات سوق العمل وتأمين الحماية للأطفال والشباب في بلدان المنشأ؛

ثانياً، ضرورة عمل الحكومات بالتعاون مع المجتمع المدني على مكافحة التنمّر بحق المهاجرين وكراهية الأجانب، وتعديل التشريعات لتجريم العنف ضد المهاجرين، وتعزيز إدماج المهاجرين ؛ ثالثاً، الاعتراف بدور المجتمع المدني في ضمان الحصول على خدمات التعلم والتدريب المهني، وتوفير الموارد المالية لضمان سد فجوة التعلم والمهارات للمهاجرين. واختتمت كلامها بدعوة الحكومات الى بذل المزيد من الجهود والعمل بطريقة تشاركية لتطبيق الاتفاق .

18- وركّز الدكتور أيمن زهري، خبير دراسات الهجرة والدراسات السكانية من الجامعة الأميركية بالقاهرة ومقرر الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة المتعددين حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، على أهمية دور جميع أصحاب المصلحة في إطار الاتفاق العالمي للهجرة الذي ينطلق من مبدأ نهج المجتمع بأكمله. ويعود ذلك إلى أنّهم يساهمون في متابعة تنفيذ الاتفاق، لا سيما من خلال عرض التقارير المتعلقة بتنفيذ التدخلات والأنشطة والفعاليات التي يشاركون فيها، وتقديم البيانات، وإعداد الدراسات والبحوث التي تساعد في التنفيذ وتلقي الضوء على نقاط الضعف والقوة. وهم أيضاً يمثلون أصوات المهاجرين في الاجتماعات والفعاليات التشاورية، وهم الأقرب إليهم والأعلم بأحوالهم. وأضاف الدكتور زهري إلى أن العالم يمرّ بأوقات صعبة على الإنسان بشكل عام، وليس فقط على المهاجرين، لكن يمكن تجاوزها من خلال العمل معاً والتمسك بمبادئ الاتفاق العالمي للهجرة ونهج المجتمع ككل ّ

باء- الجلسة التمهيدية: تقديم النتائج الأولية للتقرير الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة

19- قدّمت الدكتورة تاميراس فاخوري، الأستاذة في العلوم السياسية والشؤون الدولية في الجامعة اللبنانية الأمريكية، لمحة عامة عن الاتفاق العالمي للهجرة ومشاركة الدول العربية فيه. وأشارت إلى أنّ الاستعراض الإقليمي يكتسي أهمية كبيرة، كونه يتيح للحكومات إجراء تقييم أولي للتقدم المحرز وتقييم التحديات والفرص، ويهدف إلى تعزيز المنصة التفاعلية التي تسمح لأصحاب المصلحة بتبادل الدروس المستفادة ومقارنة تقييمات البلدان. وتحدثت السيدة فاخوري عن المنهجية المتبعة في التقرير، وعن البيئة التمكينية والسياسات والإصلاحات ذات الصلة التي اعتمدتها الدول لدعم تنفيذ الاتفاق .

20- وأشارت الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد، أستاذة علم الاجتماع في الجامعة الامريكية بالقاهرة، إلى أنّ معظم الدول الثلاث عشرة التي قدمت تقاريرها الطوعية الوطنية حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أسست منصات خاصة لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وأن تقارير الدول بيّنت تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف هذا الاتفاق، ولكن بدرجات متفاوتة، وبحسب ارتباط الأهداف المحددة بالسياقات الوطنية. وتمحورت كلمتها حول نتائج التقرير الإقليمي للدول العربية بشأن متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والموزّعة على المجموعات الثلاث التالية: الأهداف التي حظيت بالتركيز الأكبر؛ الأهداف التي حظيت ببعض الاهتمام؛ الأهداف التي لم ترد إفادات بشأنها في معظم تقارير الدول. وأوردت الدكتورة أميرة أحمد أمثلة من الدول العربية على هذه النتائج .

21- وفي الختام، تم تسليط الضوء بشكل أساسي على ضرورة النهوض بالتعاون الإقليمي، بما يشمل تركيز جهود التعاون الثنائي على حماية العاملين المهاجرين؛ اعتماد الشراكات الثنائية رؤية شاملة تراعي التحديات الاجتماعية والاقتصادية؛ قيام بعض الدول العربية بتقديم مساعدات تنموية وإنسانية لدول عربية أخرى بشكل ثنائي؛ تأسيس شراكات لإدارة الحدود مع الدول المجاورة؛ بذل جهود ومبادرات لتعزيز التعاون متعدد الأطراف؛ وعمل الدول الأعضاء على إقامة شراكات إقليمية مع جامعة الدول العربية.

جيم- الجلسة العامة الأولى: التقارير الطوعية للدول العربية

22- ترأس الجلسة السيد طلال خالد سعد المطيري، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان في الكويت. وناقش ممثلو الدول الأعضاء الإنجازات الرئيسية المحرزة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة منذ اعتماده في عام 2018، باستعراض التجارب الوطنية، وتسليط الضوء على التحديات وقصص النجاح والأولويات القائمة والمستجدة والدروس المكتَسبة على هذا المسار. وفيما يلي موجز عن المداخلات التي تخللت هذه الجلسة:

1- العراق

23- استعرضت السيدة إيفان فائق جبرو، وزيرة الهجرة والمهجرين في العراق، التقدم الذي أحرزه بلدها منذ التوقيع على الاتفاق العالمي للهجرة. وأشارت إلى أن الجهود تركزت خلال العامين المنصرمين على بناء القدرات الوطنية، بغية تحقيق الأهداف المنشودة للاتفاق. وتتضمن إنجازات بلدها تحديث قاعدة الأدلة الخاصة بالعراق للاسترشاد بها في وضع سياسات الهجرة؛ وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الهجرة على المدى الطويل، باستخدام نهج الحكومة بأكملها، شملت معظم الوزارات؛ إنشاء فرق عمل متخصصة ومشتركة بين الوزارات من أجل تفعيل الخطط الوطنية لإدارة الهجرة وتنفيذها؛ إنشاء اللجنة العليا لمتابعة أوضاع العراقيين في الخارج؛ وإنجازات أخرى. وأكدت على التزام العراق بتنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة، مرحّبة بإنشاء الشبكة الوطني المعنية بالهجرة في العراق. ويعتزم بلدها مواصلة تطوير قدراته الوطنية في مجال إدارة الهجرة، مما يتطلب اتباع نهج حكومي كامل، وإشراك أصحاب المصلحة في المجتمع، والتعاون مع الشركاء الدوليين. وأشارت السيدة جبرو إلى أن العراق يعمل على تعزيز إدارة الهجرة وحوكمتها من أجل المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، مع الحفاظ على حقوق الإنسان للمهاجرين داخل البلد وخارجه .

2- الكويت

24- أشار السيد طلال خالد سعد المطيري، ممثل دولة الكويت، إلى أنّ بلده حريص على تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة من أجل تحسين التعاون الدولي في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية ، ومعالجة أسبابها، والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة لإيجاد السُبُل للحد منها والتخفيف من آثارها. وأضاف أن الكويت ستتبنى أهداف هذا الاتفاق العالمي للهجرة في حدود دستورها وقوانينها الوطنية وفي سياق تنفيذها للخطة الوطنية 2035 التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت الكويت الهيئة العامة للقوى العاملة، وهي جهة متخصصة بتطبيق السياسات والقوانين المتعلقة بالعمالة الأجنبية، كما اتخذت العديد من القرارات التي توفر الحماية للعمال الأجانب وتنظم العلاقة العمالية بين صاحب العمل والعامل الوافد. وسلط السيد المطيري الضوء على النتائج الإيجابية التي حققها مركز الإيواء للنساء العاملات والخدمات التي يوفرها لهن من حماية ومساعدة قانونية وخدمات صحية، وفي تنفيذ برنامج العودة الطوعي. وقد أبرمت الكويت أكثر من 21 مذكرة تفاهم ثنائية مع الدول حول تنقُّل الأيدي العاملة، واعتمدت مؤخراً الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وتوقّف السيد المطيري عند جائحة كوفيد-19 والجهود التي بذلتها الدولة لتأمين الحماية والخدمات للمواطنين والوافدين من دون أي تمييز بينهم.

3- مصر

25- أفادت السفيرة نيفين الحسيني، نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون الهجرة واللاجئين ومكافحة الإتجار بالبشر في مصر، بأنّ بلدها يعمل على تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة من منظور شامل لا يقتصر على

البعد الأمني، بل يطال أيضاً أبعاد التنمية المستدامة. وعدّدت سلسلة من الإنجازات التي حققتها مصر لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتحسين حوكمة الهجرة، ولعل أبرزها تشكيل لجنة وطنية تنسيقية لتنفيذ الاتفاق تنعقد دورياً لتحديد الأولويات الوطنية وسُبُل التعامل مع التحديات. ويمكن تقسيم هذه الأولويات إلى ستة محاور، هي: الالتزام بمبادئ احترام حقوق المهاجرين إلى الخارج وداخل مصر، ومكافحة التمييز وخطاب الكراهية ضدهم وتأمين الرعاية الصحية الأولية لهم وتأمين التعليم المجاني للأطفال المهاجرين الناطقين باللغة العربية ؛ معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع إلى الهجرة، خاصة في المجتمعات الأكثر فقراً، بحيث لا يكون قرار الهجرة نابعاً من الاضطرار؛ تعزيز المسارات القانونية للهجرة من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية تضمن تمتع العمالة المصرية بحقوقها؛ تعزيز الاستفادة من مساهمات المغتربين المصريين في تحقيق التنمية المستدامة، وإرساء الشمول المالي لضمان تدفق التحويلات إلى الأماكن النائية والأكثر فقراً؛ مكافحة الهجرة غير النظامية من خلال تحسين إدارة الحدود؛ مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وتأمين الحماية للضحايا. وختمت السيدة الحسيني مداخلتها بالإشارة إلى التحديات التي فرضتها كوفيد-19 على قدرة بلدها على تقديم الرعاية الصحية للأجانب الموجودين على أراضيها، وقدرتها على استيعاب المصريين العائدين نتيجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

4- قطر

26- أكّد السيد يوسف سلطان لارم، مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية في قطر، التزام بلده بتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وتناول مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها قطر لذلك، ومنها تشكيل فريق عمل وطني لمواكبة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الالتزام بالأهداف، ومواءمة سياسات ورؤية قطر 2030 مع هذه الأهداف؛ وضع خطة شاملة لحوكمة سوق العمل وتحسين عمليات جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة باستخدام العمالة الوافدة؛ كما ركز على الإجراءات المتعلقة بتطوير المنظومة التشريعية للبلد لتكون متوافقة مع المعايير الدولية في مجال حقوق العمال الوافدين، بما يعزز التوظيف المنصف ويكفل ظروف العمل اللائق؛ اعتماد حد أدنى غير تمييزي من أجور العمال والمستخدمين العاملين في الخدمة المنزلية، وإنشاء لجنة الحد الأدنى للأجور لمراجعة هذا الحد دورياً، وتعزيز صندوق دعم العمال واعتماد تشريعات جديدة لحمايتهم أثناء عملهم في فصل الصيف؛ اعتماد تشريعات تلغي نظام الكفالة، بما في ذلك إلغاء متطلبات حصول العمال على مأذونيات الخروج، وتسهيل انتقال العمال في السوق المحلي لتحقيق سوق عمل أكثر كفاءة وإنتاجية؛ إدخال تدابير حماية إضافية للعمال المنزليين ضمن نموذج عقد العمل الموحد الجديد، وتنفيذ حملات توعية وتثقيف حول حقوقهم؛ كما قدم السيد لاريم إجراءات تتعلق بفتح دار رعاية لضحايا العمل الجبري والإتجار بالبشر؛ تعزيز آلية تقديم الشكاوى من خلال إنشاء منصات إلكترونية لتقديم الشكاوى بواسطة الهاتف الجوال؛ تسهيل توفير الخدمات الأساسية للعمال الوافدين، مثل تأمين الرعاية الصحية المجانية والسكن اللائق والتعليم لأبنائهم، وتيسير عملية التحويلات المالية خاصة خلال أزمة كوفيد-19. زيادة شفافية وفعالية استقدام العمال الوافدين وافتتاح مراكز تأشيرات قطر في الخارج؛ إضافة مواد جديدة إلى قانون مكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا، والتكفل بإعادة المهاجرين غير النظاميين بما ينسجم مع الاعتبارات والحقوق الانسانية. وختم السيد لارم مداخلته بإعادة التأكيد على التزام قطر بتحقيق أهداف الاتفاق العالمي، بما يتوافق مع مصلحتها الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

5- لبنان

27- السفيرة كارولين زيادة، أكدّت ممثلة لبنان، مديرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية اللبنانية، على ضرورة التعاون من أجل الاستثمار في الهجرة وتوظيفها على النحو الأفضل، لمصلحة البلدان المرسِلة والمضيفة على السواء. وأشارت ان منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، حقق لبنان مجموعة من الإنجازات، منها ضبط

حركة الدخول والخروج عند المراكز الحدودية؛ ومكافحة الإتجار بالبشر؛ ووضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود؛ والعمل على إدخال تعديلات على عقد العمل الموحد لإقامة توازن في العلاقة بين صاحب العمل والعمال الأجانب، وسعياً لإنهاء نظام الكفالة. وتحدّثت عن استقبال لبنان، رغم إمكانياته المحدودة، أكثر من مليون ونصف من النازحين السوريين ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، والذين تدهورت أوضاعهم مؤخراً، شأنهم شأن المواطنين اللبنانيين، نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وأشارت إلى الجهود التي بذلتها الدولة لتأمين عودة المهاجرين اللبنانيين المحتجزين في الخارج، وإلى شمول المهاجرين المقيمين في لبنان في المنصة المنشأة لاستقبال طلبات التلقيح ضد كوفيد-19. وختمت السيدة زيادة كلمتها بالإشارة إلى أن لبنان يعمل على تطوير منصة وطنية لمتابعة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، وأنّ رئاسة مجلس الوزراء قد وافقت على اقتراح وزارة الخارجية والمغتربين إنشاء آلية وطنية لمتابعة تنفيذه .

6- تونس

28- أشارت السيدة حميدة الرايس، المديرة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة في وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، إلى الاهتمام الذي يوليه بلدها للهجرة، والذي يتجلى من خلال انخراط تونس في أهم المسارات الدولية والإقليمية المتصلة بالهجرة. وأوضحت أن تونس قامت بإعداد التقرير الوطني الطّوعي لمتابعة تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنّظامية، وفقاً لمقاربة تشاركية ضمّت مختلف الوزارات والهياكل المعنية بمسألة الهجرة. وتم التركيز في صياغة التقرير على 13 هدفاً من أهداف الميثاق، مبوبة في خمسة محاور أساسية، هي تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط في مجال الهجرة؛ النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق العمال المهاجرين؛ الحد من الهجرة غير المنظمة؛ تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية؛ تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة. واستعرضت السيدة الرايس مجموعة كبيرة من الإنجازات التي حققتها تونس في كل محور من هذه المحاور، منها: تعزيز السياسات المتصلة بالهجرة؛ تحسين المعرفة بقضايا الهجرة؛ وضع استراتيجية تواصلية خاصة بالهجرة؛ تطوير منصات إلكترونية خاصة بالهجرة؛ إبرام اتفاقيات دولية ثنائية في مجالَي الهجرة وهجرة العمال؛ وسلطت الضوء أيضا على الجهود المتعلقة بتطوير برامج التعاون الدولي للنهوض بالهجرة المنظمة؛ المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛ صدور القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لسنة 2020؛ المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين؛ إعداد خطّة الطوارئ المشتركة التونسية-الأممية في حال تدفق جماعي للاجئين والمهاجرين إلى تونس من التراب الليبي؛ بناء القدرات والدعم الفني واللوجستي في مجال مراقبة الحدود؛ رفع مستوى الوعي حول مخاطر تهريب المهاجرين؛ كما ناقشت الجهود لدعم مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة السياسية العامة؛ تعبئة التونسيين المقيمين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار في تونس.

7- اليمن

29- سلّط السيد محمد العديل، نائب وزير شؤون المغتربين في اليمن، الضوء على الظروف الصعبة التي يعاني منها اليمن، والتي أثرت على المهاجرين والنازحين. وأضاف أن تجمعات ومخيمات النازحين تتعرض للقصف، مما أنهك كاهل الحكومة اليمنية والسلطات المحلية لناحية تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الإيواء، والدواء، والتعليم، والغذاء، داعياً المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى حماية النازحين. وأضاف أن اليمن يشهد أيضاً تدفق المئات من المهاجرين يومياً من عدد من دول القرن الأفريقي بشكل غير نظامي، ما يشكل عبئاً إضافياً وتحدياً صعباً أمام الحكومة اليمنية، والتي تعمل بشكل مستمر على استيعاب هؤلاء المهاجرين غير النظاميين وحمايتهم من محاولات الاستغلال وعمليات التجنيد القسرية. واستعرض السيد العديل إنجازات بلده، ومنها توفير الرعاية الممكنة للمهاجرين والمغتربين اليمنيين، من خلال ما يلي: دعم الأداء المؤسسي لوزارة

شؤون المغتربين ومد جسور التواصل بين الوزارة وهيئات جاليات المغتربين والمهاجرين؛ افتتاح ملحقيات فنية لرعاية شؤون المغتربين وتنظيم الهجرة ضمن البعثات الدبلوماسية لليمن في الخارج، وإعفاء العائدين إلى الوطن من المهاجرين والمغتربين من جميع الرسوم الجمركية على الممتلكات المنقولة؛ الإشراف على تعليم أبناء المغتربين في بلدان المهجر لتعليم اللغة العربية والحفاظ على الهوية اليمنية؛ كما سلط الضوء على الجهود المتعلقة بتخصيص منح للدراسات العليا لأبناء المهاجرين في الجامعات في المهجر؛ تبني برامج لتأهيل العمالة الراغبة في الهجرة. ويعمل اليمن على إنشاء جهاز معلوماتي حول بيانات المهاجرين وعلى تنظيم حملات التوعية حول الهجرة النظامية.

8- الأردن

30- تحدّثت السيدة غدير عطية، مديرة الاتفاقات والعقود في وزارة العمل في الأردن، عن جهود الحكومة الأردنية لتأمين العيش الكريم والصحة والعمل والتعليم للمهاجرين. وتناولت القوانين التي تحمي العمال المهاجرين، وقواعد قانون العمل التي تنص على عدم التمييز بين العامل الأردني والعامل الوافد في جميع الحقوق والواجبات. وسلطت الضوء على التعديلات الأخيرة في قانون العمل، والتي أعطت أبناء الأردنيات من غير الأردنيين الحق في العمل دون الحصول على تصريح عمل. وأشارت إلى قرارات وسياسات تمنح التسهيلات لأزواج الأردنيات من جنسيات أخرى للحصول على تصريحات عمل؛ وإلى العديد من الأنظمة التي تحمي العمال المهاجرين، لا سيما التعليمات المرتبطة بالعاملين في المنازل التي تؤكد حقوقهم في الحركة والإجازة وعدم حجز جواز السفر. وتعمل الحكومة الأردنية على تعديل قانون الإتجار بالبشر، بما يكفل الحد من هذه الظاهرة، وقد صدرت قرارات عديدة لمساعدة العمال المهاجرين في الحصول على تصاريح عمل. واتّخذت إجراءات عديدة للاستجابة للأزمة السورية، منها إعفاء السوريين من كافة رسوم تصاريح العمل وشهادة الفحص الطبي؛ والسماح للسوريين داخل المخيمات بالحصول على تصاريح عمل تمكنهم من العمل خارج المخيمات والعمل في المجالات الزراعية والإنشاءات وفي مشاريع العمل مقابل أجر. وتحدثت السيدة عطية عن الآليات المستحدثة لحماية العمال الوافدين، مثل جهاز التفتيش في وزارة العمل، وآليات تقديم الشكاوى.

دال- الجلسة العامة الثانية: التقارير الطوعية للدول العربية (تابع)

31- تولت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، تيسير الجلسة الثانية. واستمر ممثلو الدول بعرض الإنجازات الرئيسية المحرزة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة .

1- المغرب

32- تطرق السيد أحمد سقيم، ممثل المغرب، مدير شؤون الهجرة في الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، إلى النجاحات التي أحرزها المغرب في حوكمة الهجرة. ومن أبرز هذه الإنجازات: وضع استراتيجيات وسياسات جديدة للهجرة تنسجم مع الاتفاق العالمي للهجرة وتنفّذ بطريقة تشاركية مع كل المعنيين؛ وإنشاء المرصد الأفريقي للهجرة. وعرض سلسلة من الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الإدماج، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والسكن والتكوين المهني والشغل وتقديم المساعدة الاجتماعية والقانونية وتسوية أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء؛ وتيسير الحصول على الخدمات على قدم المساواة مع المواطنين؛ واعتماد مبادرات وتشريعات جديدة لصالح فئات محددة من المهاجرين، كالعاملات المهاجرات والأطفال المهاجرين والمهاجرين الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية. وأشار السيد سقيم إلى

أبرز تحدٍّ يعترض تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات، وهو انتشار شبكات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر بشكل كبير في المنطقة، ما يهدد الأمن الوطني ويعرقل ضمان مسار الهجرة الآمنة والمنظمة وتحسين أوضاع المهاجرين.

2- الصومال

33- استهلت السيدة مريم ياسين، المبعوثة الخاصة للمهاجرين وحقوق الأطفال في مكتب رئيس الوزراء في الصومال، مداخلتها بالتأكيد على أن بلدها قد شهد مؤخراً تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية واليمن، وتعاملت معهم الحكومة الصومالية شأنهم شأن المواطنين الصوماليين. وقد أنشأت الحكومة منصّة للتواصل مع المغتربين الصوماليين، ووحدتين لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر. وأُدخلت تحسينات على حوكمة الهجرة في الصومال والتنسيق بين الإدارات المختلفة من أجل إعادة النازحين الصوماليين إلى بلدهم، ويجري البحث في كيفية إعادة إدماجهم في المجتمع. وقد وُضعت نُظُم لإدارة الحدود، ونُظُم لتحليل البيانات عند كافة المعابر الحدودية، وأُدخلت تعديلات على سياسات الهجرة لصالح المهاجرين. وتناولت السيدة ياسين التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 لجهة تنفيذ إجراءات التوعية وتدابير الاستجابة بالتعاون مع الوكالات الأممية المختصة. واختتمت كلمتها بإعادة التأكيد على التزام دولتها بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتعاونها مع كافة الجهات المعنية من أجل بلوغ هذه الغاية، وعلى أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين الدول العربية لإعادة المهاجرين إلى وطنهم بسلام.

3- الجزائر

34- أشار السيد شريف وليد، مدير الشؤون القنصلية في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، إلى إنجازات الجزائر بشأن بعض أهداف الاتفاق. ومن أبرز هذه الإنجازات وضع آليات عملانية لتبادل المعلومات بين مختلف الجهات المعنية بمسائل الهجرة، ولا سيما البيانات؛ تسجيل المواليد الجدد للمهاجرين على الأراضي الجزائرية، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ منح تسهيلات على صعيد الهجرة النظامية، مثل إعطاء تأشيرات الدخول للمهاجرين، لا سيما القادمين من بلدان لا تمثيل دبلوماسي جزائري فيها، والقادمين لأسباب إنسانية، فضلاً عن تمديد التأشيرات والإقامة في ظل جائحة كوفيد-19؛ كما ركز على الجهود المتعلقة بـضمان التوظيف العادل والأخلاقي لجميع العاملين، بغض النظر عن الجنسية؛ تقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية المجانية للمهاجرين غير النظاميين، وتوفير اللقاحات لأبنائهم؛ تنفيذ حملات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عن طريق البحر أو الصحراء؛ العمل على توحيد الجهود والتنسيق مع الدول المجاورة لمحاربة الجريمة العابرة للحدود، وإنشاء الديوان الوطني للهجرة ودعم برنامج عودة المهاجرين الطوعي؛ إنشاء لجنة وزارية لمحاربة الإتجار بالبشر؛ وغيرها من الإنجازات على صعيد الاتفاقيات الثنائية ومحاربة التمييز ضد المهاجرين ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. وأكد أن الجزائر تولي أهمية كبرى للجالية الجزائرية في الخارج، نظراً للدور الهام الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية للبلد، وأنها وضعت قوانين لحفظ حقوق هذه الجالية. وتناول السيد وليد ما يواجه بلده من تحديات، لعل أبرزها تدفقات اللاجئين غير الشرعيين نحو الجزائر واستغلالهم من قِبل شبكات التهريب المرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

4- ليبيا

35- أشار السيد عصام القفه، نائب مدير المنظمات الدولية في وزارة الخارجية الليبية، إلى أنه على الرغم من عدم توقيع ليبيا على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فهي تشارك بفعالية منذ

العام المنصرم في كل الورش التي تُنظم لتعزيز القدرات في المجالات المشمولة بالاتفاق. وهدفها من ذلك هو الاستمرار في متابعة الأنشطة ذات الصلة، ومراقبة التطورات الحاصلة في تنفيذ بنود الاتفاق العالمي للهجرة، والإيجابيات والسلبيات والدروس المستفادة، لإعادة تقييم موقفها إزاء توقيع الاتفاق. وأكّد أن الحكومة الليبية أبدت جديةً في التعامل مع هذا الموضوع، من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لرصد استراتيجيات وسياسات الهجرة، والتي تضم فنيين وخبراء من مجالات عدة ومشرّعين ومسؤولين من كل القطاعات الحكومية. وتبحث وزارة العمل الليبية في وضع نظام يضم البيانات الخاصة بالعمال، ومن ضمنهم العمال المهاجرين. وأبدت وزارة العدل رغبة في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر والتهريب، وهي تعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسف لتطوير قدراتها ومعرفتها في القضايا ذات الصلة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة الناجمة عن الوضع الأمني وكوفيد-19، ووجود أكثر من 800 ألف مهاجر غير نظامي على الأراضي الليبية، لا مانع لدى الحكومة الليبية من استيعاب معظمهم في سوق العمل وتسوية أوضاعهم. وأكد السيد القفه في ختام مداخلته إلى أن ليبيا تعمل على تطوير سياسات الهجرة بما يتناسب مع سيادتها وأولوياتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

5- السودان

36- أشار السيد الصديق الفاضل هلال، من المديرية العامة للجوازات والهجرة في وزارة الداخلية السودانية، إلى التزام الحكومة الانتقالية بكافة المواثيق الدولية التي صدّق عليها السودان، ومنها الميثاق العالمي للهجرة. وقد شهد السودان تدفقات كبيرة من المهاجرين من القرن الأفريقي بسبب الأوضاع الاقتصادية والحروب، وباتت أراضيه معبراً نحو دول الخليج العربية وشمال أفريقيا. وأكّد أن بلده بذل جهوداً كبيرة رغم إمكانياته المتواضعة وحدوده الطويلة للحد من الهجرة غير النظامية والظواهر المرتبطة بها من تهريب للمهاجرين والإتجار بالبشر. وأوضح أن ذلك تطلّب من السودان التعاون مع الشركاء في البلدان المجاورة، لتنظيم عمليات الهجرة والحد من آثارها السلبية، دون المساس بكرامة وحقوق المهاجرين. والسودان يعتبر الهجرة النظامية وسيلة لتحقيق التنمية، ولذلك تقوم الدولة بتسهيل إجراءات المهاجرين النظاميين، وتقدم لهم الحقوق. وقد أنشأت جهازاً مختصاً بشؤون السودانيين العاملين في الخارج، وتعمل على وضع خطط للاستفادة من معارفهم وتحويلاتهم. ثم استعرض السيد هلال إنجازات السودان، ومنها إنشاء مركز الخرطوم لجمع البيانات لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي؛ إنشاء المجلس الأعلى للهجرة؛ وضع آلية وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة تضم جميع الجهات العاملة في إدارة الهجرة في السودان؛ المشاركة في برامج لبناء القدرات في عدة مجالات متصلة بالهجرة؛ إصدار قانون جديد حول الإتجار بالبشر .

6- جمهورية القمر الاتحاد القمري

37- استعرض السيد علي عبدو، المسؤول عن شؤون الهجرة في وزارة الداخلية والإعلام واللامركزية في جمهورية القمر، الجهود التي يبذلها بلده لتطبيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة وتحسين إدارة الهجرة، مثل تعيين نقطة ارتكاز للهجرة تُعنى بمتابعة التوجيهات والتوصيات الصادرة عن مختلف الجهات الشريكة من أجل العمل على تنسيقها. ومن هذه الجهود أيضاً إنشاء لجنة متعددة القطاعات لمتابعة تنفيذ الاتفاق؛ بدء مشروع مراجعة القانون بشأن شروط دخول وإقامة الأجانب في جمهورية القمر؛ مراجعة قانون العقوبات لتضمينه أحكام جزائية تهدف إلى قمع ومحاسبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وجرائم أخرى. وتناول السيد عبدو التحديات التي يواجهها بلده على صعيد تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، ومنها النقص في الموارد اللوجستية والمالية، وضرورة تعزيز مهارات وقدرات الأشخاص المسؤولين عن معالجة قضايا الهجرة، وتأمين مواكبة طويلة الأمد لهم كي ينبثق منهم خبراء وطنيون. واستعرض التوصيات، ومنها ضرورة وضع خطة عمل تمتد على ثلاث سنوات لتحديد

أهداف يجب تحقيقها خلال هذه الفترة، وأيضاً تنفيذها في البلدان المجاورة؛ وضرورة وضع خطة دعم لتعزيز قدرات الدول الأعضاء؛ وإنشاء صندوق دعم للدول الأعضاء الأكثر حاجة لذلك .

هاء- الجلسة العامة الثالثة: ملاحظات رئيسية للجهات المتعددة الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

38- في هذه الجلسة، قدّم مقرّر الاجتماع التشاوري المتعدد الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، السيد أيمن زهري، لمحة موجزة عن نتائج الاجتماع، الذي انعقد في 23 شباط/فبراير2021 (المرفق). وتركزت هذه الخلاصات على أهمية اتباع نهج المجتمع بأكمله، وتفعيل دور جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي للهجرة؛ وشدّد على واقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة، ومعالجة الفجوات التي تواجهها الدول العربية؛ والحاجة إلى تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال اعتماد عدد من التدخلات ذات الأولوية، منها تعديل وتطوير القوانين والسياسات، وتوفير البيانات المفصلة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي للمهاجرين، ورفض التمييز ضدهم.

واو- الجلسة العامة الرابعة: قضايا مواضيعية في ضوء المبادئ الإرشادية للاتفاق العالمي للهجرة

39- تولّت الدكتورة ميساء أيوب، المديرة المساعدة في مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، تيسير الجلسة. ووفرت هذه الجلسة فرصة للمشاركين للبحث في بعض القضايا على ضوء المبادئ الإرشادية للاتفاق، لا سيما مراعاة المنظور الجنساني، بهدف البحث في سُبُل تسريع تنفيذه.

40- وأكّد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في الأمم المتحدة، السيد فيليبي غونزاليز مورايس، أن حقوق الإنسان للمهاجرين تشكل مكوناً جوهرياً من الاتفاق العالمي للهجرة، وعلى أهمية مراعاة منظور المساواة بين الجنسين. وأشار أن الدول العربية تواجه مختلف المشاكل المرتبطة بالهجرة، ومنها نظام الكفالة الذي يفاقم هشاشة المهاجرين ويجعلهم عرضة لانتهاك حقوق الإنسان؛ وحرية تكوين الجمعيات للمهاجرين، بمن فيهم العمال المنزليون، ومشاركتهم في النقابات العمالية. ودعا السيد مورايس إلى توطيد التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان العربية والأوروبية لتعزيز حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء العرب في أوروبا. وفي ختام مداخلته، أكد على ضرورة حصول المهاجرين من دون تمييز على الرعاية الصحية والطبية والحصول على اللقاحات ضد كوفيد-19.

41- واستعرضت السيدة نورهان عبد العزيز، مقررة الأطفال والشباب المهاجرين، ممثلة المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة في الدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للعاملات المهاجرات والأطفال والشباب المهاجرين في المنطقة العربية، ومستشارة المناصرة في منظمة إنقاذ الطفولة لشمال أفريقيا، خمس توصيات رئيسية للأطفال والشباب المهاجرين: أولاً، تعزيز النُظُم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز مبدأ التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي المراعي للأطفال - بما في ذلك تعزيز قدرة القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية . ثانياً، لإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين حيث لا يزال يُمارس، وحظره في التشريعات الوطنية وإنشاء خيارات رعائية أخرى مناسبة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ثالثاً، لضمان توفير الخدمات والوصول إليها للمهاجرين بما في ذلك الصحة والتعليم بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين وكذلك الاعتراف بمؤهلاتهم التعليمية السابقة وتسهيل الوصول إلى العمل من خلال المبادرات المشتركة بين الدول العربية. رابعاً، تأكيد المصلحة الفضلى للطفل عندما تكون العودة إلى بلدان المنشأ ضرورية

وضمان عدم انفصال الأطفال عن ذويهم خلال عملية الترحيل إلى بلدان المنشأ. خامساً، معالجة القضايا التي تهم الأمهات المهاجرات وأطفالهن، بما في ذلك ضمان جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لفهم القضايا ووضع البرامج بشكل مناسب، فضلاً عن تمكين النساء المهاجرات من نقل الجنسية لأطفالهن وتجنب انعدام الجنسية. واختتمت بالتشديد على أهمية مناهضة التمييز ضد المهاجرين على جميع المستويات، وتعزيز إدماج المهاجرين بطريقة تفيد الأطفال المهاجرين وتمكنهم من المساهمة بشكل إيجابي في المجتمعات المضيفة.

42- واستعرضت السيدة سارة الخطيب، مديرة برنامج في مركز التضامن في الشرق الأوسط، التوصيات المتعلقة بالعاملات المهاجرات، والمنبثقة عن المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة في الدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للعاملات المهاجرات والأطفال والشباب المهاجرين في المنطقة العربية والتي نظمتها اليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن أبرز هذه التوصيات: ضمان الحفاظ على وظائف المهاجرات، وتعزيز إجراءات الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي المتاحة لهنّ، والتعويض عن فقدان الأجور خلال الجائحة؛ إنتاج بيانات مصنفة بحسب الجنس وضمان التغطية بقانون العمل بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية، وتعزيز آليات المحاسبة ذات الصلة؛ تعزيز السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني المتعلّق بمعلومات قبل الوصول للعمل بشأن الحقوق والالتزامات، وقابلية التوظيف، والتوظيف العادل والأخلاقي، والضمان الاجتماعي المتنقل،؛ ركّزت التوصيات على ضمان تمثيل النساء المهاجرات والمجموعات الداعمة لهنّ في عمليات وضع السياسات والبرامج؛ ضمان حق التمثيل والمفاوضة الجماعية؛ تمكين المرأة من جمع المدخرات المالية والتحكّم في التحويلات المالية؛ توفير التغطية للعاملات المهاجرات في قوانين العنف ضد المرأة والوصول الشامل إلى الخدمات، بغض النظر عن حالة الهجرة. وتناولت التوصيات أيضاً إلغاء القوانين والأعراف الاجتماعية التمييزية؛ توفير بدائل للاحتجاز والترحيل؛ التأكيد على أن الخطابات والعمل حول الهجرة تتناول الأطفال الذين تركهم آباؤهم المهاجرون والمولودون من أمهات مهاجرات؛ تعزيز استخدام العمليات التشاورية ومشاركة المجتمع المدني في معالجة المخاوف السياسية.

43- وتبع هاتين المداخلتين نقاش مفتوح. فتحدث السيد نضال مقابله، مدير قسم التشريعات في المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، عن دور المركز في المساهمة في حماية وتعزيز حقوق العمال بشكل عام، وحقوق العمالة الوافدة والمهاجرة بشكل خاص. وأوجز بعض التوصيات، ومنها العمل على تحويل تحديات نزوح اللاجئين إلى فرص تنموية في البلد المضيف؛ دعوة المجتمع الدولي إلى دعم المجتمعات المضيفة والمهاجرين على حد سواء؛ التحول من النهج الطارئ للمساعدة إلى نهج مستدام؛ تمكين وتفعيل دور البلديات وإشراكها في المشاريع المتعلقة بالمهاجرين؛ الدعوة إلى إيجاد إطار قانوني وطني ناظم لكافة المواضيع المتعلقة باللاجئين.

44- وركزت السيدة سوزان ميخائيل، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على أهمية التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي لبلوغ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، وضرورة الاسترشاد بمبادئه التوجيهية. وأكّدت على ضرورة إشراك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والأكاديميين في هذا العمل. ولفتت إلى أن بعض الحكومات تسارع إلى اعتماد عدد من التشريعات والسياسات والبرامج المرتبطة بنظام حماية الأجور وتعزيز آليات الشكوى وغيرها. وشددت على ضرورة استكمال العمل على التشريعات والسياسات التي تُعنى بقضايا النساء والفتيات المهاجرات والعاملات في المنازل بشكل خاص.

45- وأضاءت السيدة كارينا نرسيان، نائبة المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على أهمية التكامل بين الاتفاق العالمي للهجرة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من حيث التركيز على العلاقة بين الهجرة والنزوح وحقوق الأنسان. وشددت على ضرورة التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لتطوير الأبحاث وتعزيز البيانات

حول ديناميات الهجرة وبناء القدرات في هذا المجال، ودعت إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. وأشارت إلى أهمية وضع مقاربات تحول دون تفاقم هشاشة النساء المهاجرات. وفي هذا السياق، تطرقت إلى ضرورة دعم وتعزيز كافة الجهود الرامية إلى توفير الرعاية الصحية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء. وتناولت أهمية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة وبعدها، والحرص على أن تكون الاستجابة لموجات الهجرة الكبيرة مراعية لمنظور المساواة بين المرأة والرجل، ليس لناحية ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء فحسب، بل أيضاً بهدف مكافحة أعمال العنف القائمة على الجنس، لا سيما وأن هذه الظاهرة تتزايد في ظل كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية. ودعت السيدة نرسيان المشاركين إلى إدانة جميع الممارسات الضارة بالنساء والفتيات، لا سيما ختان الإناث والزواج القسري المبكر، بما في ذلك بين الأطفال المهاجرين.

46- وبوصفها ممثلة عن المهاجرين الشباب في المنطقة العربية، تحدثت السيدة مارجا أحمد، وهي مهاجرة مقيمة في مصر، عن تجربتها الشخصية. فأشارت إلى العديد من الإيجابيات في مصر، وأبرزها القدرة على الوصول للتعليم. فهي، رغم وضعها كمهاجرة، تمكنت من الالتحاق بالمدرسة ومن ثم الجامعة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكل طفل وشاب مهاجر. وحددت الصعوبات التي تواجه المهاجرين من المتخرجين في إيجاد فرص عمل، وناشدت الحكومات إتاحة فرص أكبر للمهاجرين في المشاركة في سوق العمل، خاصة لحديثي التخرج منهم، كي يساهموا في تنمية مجتمعاتهم .

زاي- اجتماعات الموائد المستديرة

47- تضمّنت اجتماعات الموائد المستديرة الأربعة مناقشات حول جميع أهداف الاتفاق العالمي للهجرة الـ 23، وتخلّلها استعراض التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات. وتناولت المداخلات التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، والحلول المحتملة للعقبات التي تحول دون تحقيق تلك الأهداف .

1- الطاولة المستديرة الأولى: استعراض الأهداف 2 و5 و6 و12 و18

48- يسّر الجلسة السيد خليل بو هزاع، مدير شؤون العمالة، المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون الخليجي في البحرين. وركزت السيدة شيخة محمد الخاطر، مديرة إدارة علاقات العمل الدولية في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر، على الجهود المبذولة لتعزيز السُبُل النظامية لاستقدام العمّال الوافدين، وجذب العمالة الماهرة. وتمثّلت هذه الجهود بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع دول منشأ العمال، من أجل تنظيم استقدامهم واستخدامهم بشكل نظامي وحفظ حقوقهم والتزاماتهم بشكل واضح؛ التواصل باستمرار مع السفارات في قطر ورؤساء الجاليات العمالية، لتسوية الصعوبات التي تعترض العمال ودعمهم ومساعدتهم؛ الحرص على استقدام العمال من وكالات التوظيف المرخصة. كذلك، استعرضت السيدة بو هزاع تجربة قطر المتميّزة في مجال التطور التكنولوجي، ومنها افتتاح مراكز تأشيرات لقطر في الخارج تمكّن المستخدِم من إنهاء إجراءات استقدام العمّال إلكترونياً وهم خارج البلاد واجراءات الفحوص الطبية والتقاط البصمات والبيانات الحيوية، مما يمكّن العامل من قراءة عقد العمل بلغته الأم، ما يتيح له الوقوف على حقوقه وواجباته قبل المغادرة. وركّزت على بعض الممارسات الجيدة، ومنها اعتماد حد أدنى غير تمييزي للأجور لجميع العمال؛ تعزيز نُظُم حماية الأجور؛ اعتماد تشريعات خاصة بإلغاء نظام الكفالة؛ تأمين حماية إضافية للعمالة المنزلية، من خلال اعتماد نموذج عقد عمل جديد.

49- وأشار الممثل عن القطاع الخاص، السيد سيد تركي، المستشار الأول في اتحاد الصناعات المصرية، إلى أن جائحة كوفيد-19 كشفت النقاب عن النقص في الموظفين في القطاع الطبي، وعن اختلالات في التوازن بين

البلدان على صعيد العاملين في الرعاية الصحية. وأضاف أن الهجرة النظامية قد تساهم في حلّ المشكلة وسدّ الفجوات في احتياجات سوق العمل إذا تم التعامل معها على النحو المناسب، شأنها شأن تبادل اليد العاملة الماهرة جداً، وتسهيل انتقال المبتكرين والرياديين. وشدد على أهمية التشريعات الوطنية لتعميم التوظيف المسؤول، مما يصب في مصلحة المستخدم، ويساهم في الحد من استغلال العامل المهاجر الضعيف؛ وإتاحة المجال أمام الجميع للحصول على وظيفة قانونية وعمل لائق؛ والتخفيف من العمل غير النظامي؛ وتعزيز الشفافية والانتاجية، مما يخدم في نهاية المطاف التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. وشددّ السيد تركي على أهمية تطوير المهارات من خلال التدريب، وتحسين المناهج الدراسية، واعتماد الاتفاقيات للاعتراف المتبادل للمهارات، والعمل على المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم والمهارات والخبرات المتوفرة في صفوف العمّال .

50- وتبع هاتين المداخلتين نقاش مفتوح. فأوضح السيد فرانك هاجمن، من منظمة العمل الدولية، أن المنطقة العربية لا تزال تشهد نسبة هجرة عمالة بارزة، ويشكل العمال المهاجرون فيها النسبة الأكبر من مجموع العمال. وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 فرضت تحديات على تنفيذ الالتزام بالاتفاقيات والأطر الدولية، وألقت بتداعياتها على العمال المهاجرين، لا سيما ذوي الدخل المنخفض منهم. لكن، في الوقت نفسه، برزت مساهمات العمال المهاجرين في التصدي لها، وأتيحت الفرصة لتحسين إدارة هجرة العمالة وفرص العمل اللائق في البلدان المضيفة والعودة والاندماج في سوق العمل في البلدان الأم. وشدد السيد هاجمن على ضرورة تعزيز حماية العمّال المهاجرين وحقوقهم في حال خسارتهم للوظيفة؛ وضرورة توفير المأوى اللائق لهم، وضمان نفاذهم إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. ودعا إلى الاستخدام العادل والاستفادة الفضلى من مهارات العمال المهاجرين وقدراتهم، وإلى إلغاء أنظمة الكفالة، وإنشاء نُظُم حماية اجتماعية لجميع العمال وعائلاتهم، ومن بينهم العمال المهاجرون.

51- وشددت السيدة مونيكا غوراتشي، مديرة دائرة إدارة الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، على ضرورة إيجاد الوسائل لتطوير المسارات النظامية للهجرة، وتسهيل تنقّل المهاجرين بين البلدان، والحرص على تأمين العمل اللائق لهم، وتيسير الاعتراف المتبادل بمهاراتهم ومؤهلاتهم وكفاءاتهم. وتابعت أن المنطقة أحرزت تقدماً في توسيع المسارات النظامية للهجرة، وتعزيز نُظُم حوكمة هجرة اليد العاملة، والاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين، وإدارة المعلومات المتعلقة بالهجرة وغيرها من المبادرات. ونوّهت بجهود الدول الخليجية الرامية إلى تحسين سياسات العمالة المهاجرة، وذلك في مجال تطوير مهارات العمال المهاجرين؛ واستكشاف برامج جديدة لإعادة تقييم العمال المهاجرين الذين فقدوا وظائفهم خلال الجائحة؛ وتقييم الاحتياجات التدريبية لكل من العمال والمستخدمين؛ والإعلان عن إصلاحات في نُظُم الكفالة في قطر ولبنان والمملكة العربية السعودية. وختمت السيدة غوراتشي كلامها بالتشديد على ضرورة البناء على هذه الجهود الواعدة في إطار الاستجابة لتداعيات الجائحة.

52- وألقى السيد وسيم ريفي، المنسق الإقليمي للاتحاد الدولي لعمّال البناء والأخشاب في المنطقة العربية، كلمة استهلها بالتأكيد على أن جميع أنشطة الاتحاد تتواءم مع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد اعتمد الاتحاد استراتيجية تشمل عدة أولويات، منها ضمان الحقوق للجميع، والعمل الآمن، وغيرها من الأولويات التي تدعم العمّال الوطنيين والمهاجرين من دون تمييز. وأكّد أن الاتحاد أعرب في عدة مناسبات عن عدم موافقته على المقاربات السياسية والاقتصادية لمعاملة العمّال المهاجرين، لا سيما على مستوى الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث يمكن فصل العامل المهاجر في أي وقت، كما يحدث بشكل متكرّر منذ تفشي جائحة كوفيد-19. واستعرض العديد من الإنجازات، ومنها إنشاء لجان العمّال المهاجرين في عدة بلدان، منها لبنان وقطر، وهي لجان تُعنى بأمور العمّال المهاجرين وبتعزيز مهاراتهم في مجالات عديدة. كذلك،

دعا السيد ريفي إلى بناء تحالفات بين الحركة النقابية ومنظمات المجتمع المدني لإشراك الجميع في عملية الهجرة، مؤكداً على ضرورة أن تتحمل السفارات في دول المصدر مسؤولياتها إزاء المهاجرين .

53- وأكد السيد حمادة أبو نجمة، رئيس مركز بيت العمّال للدراسات والأبحاث في الأردن، على ضرورة دعم تحقيق شروط العمل اللائق في بلدان المنشأ أولاً. والهدف هو الحد من الهجرة القسرية الناجمة عن الدوافع الاقتصادية، وضمان الهجرة المبنية على الاختيار الحرّ للعمال. وفي نفس الوقت، يجب العمل على تعزيز مسارات نظامية للهجرة تدعم ممارسة العمّال لكافة حقوقهم. ويجب ضمان أن يملك العامل حق التحكم بالخيارات المتعلقة بإقامته وعمله وحقوقه وانتقاله من صاحب عمل إلى آخر، وضمان لمّ شمل عائلته، وحقّ اختيار مكان إقامته بكل حرية. وأكّد على أنه لا يجوز الاستمرار في استغلال توظيف العمّال المهاجرين من قِبل أصحاب العمل كمصدر للعمالة الرخيصة، وأنّه على الحكومات وضع البرامج والإجراءات المرتبطة بالعمالة المهاجرة بشكل تشاركي وأن تتّبع أسلوب الحوار مع النقابات العمّالية وأصحاب العمل والمصلحة. وفي نفس الوقت، يجب تقييم ممارسات وسياسات الدول المتعلقة بتحقيق شروط العمل اللائق لجميع العمّال بالتساوي، سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين، وذلك من خلال تقييم مدى التزام هذه الدول بمعايير العمل الدولية والاتفاقيات المعنية بحقوق العمّال .

54- وتوقفت السيدة ريما قالوش، مديرة منظمة ،Migrant-Rights.org عند التحديات التي تواجه العمال المنزليين في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها استمرار استبعادهم من إصلاحات هجرة اليد العاملة، بما في ذلك أنظمة الحماية والتحسينات الأخيرة في نُظُم الكفالة وترتيبات العمل المرنة التي تنص عليها قوانين العمل. وأشارت إلى ضعف الأنظمة التي تكفل وصول العمال المهاجرين إلى العدالة، وضعف قدرتها على منع انتهاك حقوقهم، رغم الإجراءات المتّخذة لإصلاح محاكم العمل وآليات تقديم الشكاوى. ويشجّع نظام الكفالة على توسيع سيطرة أصحاب العمل على ظروف العمل لتصل إلى جميع مؤشرات نوعية الحياة، مثل الصحة والسكن اللائق، وهذه مسألة أبرزتها أزمة كوفيد-19.

55- وأشارت السيدة جوانا يو، من منتدى المهاجرين في آسيا، إلى أنّ الدول العربية هي من الوجهات الأساسية للعاملين الفلبينيين، ولكنها في مقدمة الدول التي تنشأ شكاوى بشأنها. وأشادت ببعض التطورات الإيجابية في المنطقة، ومنها التحسينات في نُظُم الكفالة وحماية العمال المنزليين. وركزت على أنّ خسارة العمال المهاجرين لوضعهم القانوني يعرضهم للخطر والضعف. ويجب عدم المبادرة إلى احتجازهم باعتبار ذلك إجراءً أولياً، بل العمل على وضع إجراءات ملائمة للتحقيق في قضاياهم، وإسدائهم المشورة القانونية، وتيسير بقائهم في بلد المقصد، وذلك بالتنسيق مع السفارات المعنية، لغاية تسوية وضعهم القانوني. ولفتت السيدة يو إلى ارتفاع رسوم التوظيف التي تتقاضاها وكالات التوظيف المحلية والأجنبية، والتي تساهم بترسيخ ممارسات ضارة، كالاستغلال وسوء المعاملة، داعية إلى وضع آليات لتنظيم هذه العملية بما يضمن الشفافية والمساءلة. واختتمت كلمتها بعدد من التوصيات، منها تعزيز تنفيذ أحكام قانون العمل فيما يتعلق بتحصيل رسوم الاستقدام من العمال؛ تنظيم عمل وكالات الاستقدام؛ متابعة العمل على إلغاء نُظُم الكفالة بما يضمن احترام جميع حقوق العمّال المهاجرين؛ السماح للعمال المهاجرين بالانضمام إلى لجان العمال وإنشائها، تعزيز الحوار الاجتماعي؛ المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين (٢٠١١).

56- واستعرض السيد زياد الشرفي، ممثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ،دور أصحاب العمل في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وتحديداً لجهة تنظيم العمالة المهاجرة وضمان احترام حقوقها. وشدّد على ضرورة وضع جدول زمني دقيق، مع برنامج واضح، بالتنسيق في ما بين الدول العربية، لمتابعة تنفيذ أهداف الاتفاق. وأكد على أهمية إبرام اتفاقيات مشتركة بين منظمات العمل والنقابات، وأخذ انكفاء مهن معيّنة وظهور مهن جديدة بسبب كوفيد-19 في الاعتبار .

2- اليوم الثاني – 25 شباط/فبراير 2021

57- يسرت أعمال اليوم الثاني من المؤتمر السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا. وفي الافتتاح، ألقت السيدة كرستينا ميجو، المسؤولة الإقليمية الأولى للاتصال والسياسة ونائبة المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة، كلمة استعادت فيها أبرز ما جاء في المناقشات الفعّالة التي دارت في اليوم الأول، والتي مثلت وجهات نظر الحكومات وأصحاب المصلحة ، كما نص عليه الاتفاق العالمي للهجرة. وتناولت التقدم المحرز على صعيد الآليات وخطط العمل المرتبطة بالهجرة على المستوى الوطني. فقد أنشئت تسع شبكات للأمم المتحدة تُعنى بالهجرة على المستوى الوطني، إلى جانب شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة. والهدف دعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة، في الأردن والبحرين وجيبوتي والعراق والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا .

3- اجتماع المائدة المستديرة الثانية: استعراض الأهداف 4 و8 و9 و10 و11 و13 و21

58- يسرت الجلسة الدكتورة زينة مهنا، عضوة مجلس الإدارة في جمعية عامل الدولية، والأستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت. فأكّد السيد علي عبد الرحمن هادي، مساعد مدير إدارة الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم في وزارة الداخلية بجمهورية العراق، على أهمية التحقّق من الهوية كخطوة هامة للعودة. ولفت إلى أنّ وزارة الداخلية العراقية أطلقت حملة للتحقّق من الهويات، عن طريق التأكد من إقامة الأشخاص الموجودين على أراضيها. ويكتسب ذلك أهمية كبيرة بالنسبة للعائدين إلى العراق، لأنه يضمن حصولهم على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومأوى، وإدماجهم في المجتمع. وأكد أنّ التحقق من الهوية عنصر أساسي للنجاح في إطار الهدف 21، وأنه سبيل رئيسي لدعم العودة. وفيما يتعلق بإدارة الحدود، تُتخذ إجراءات في مجالات متعددة، منها التجارة والصحة العامة. وتتطلّب إدارة الحدود ضبط الشريط الحدودي، ومراقبة النقاط غير الشرعية التي تُعتبر نقطة النفاذ الأساسية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين. وشدد على أن الإدارة الفعالة للحدود وإعادة إرساء الأمن المستدام مسؤولية مشتركة، مدنية وعسكرية، ويجب أن تشارك فيها مختلف الوزارات المعنية. ويجب تطوير نموذج متكامل لإدارة الحدود يقوم على إشراك المجتمعات المحلية في رصد النشاط الإجرامي؛ ويجب التنسيق بشكل فعّال ومتكامل بين مختلف أصحاب المصلحة، لأن ذلك يعزز فرص التوصل إلى إدارة متكاملة للحدود والتحقّق من الهوية. ولفت السيد هادي إلى إنشاء فريق عمل تقني مختص، وأن ذلك يصبّ ضمن الممارسات الجيدة في إدارة الحدود.

59- وركزت السيدة رانيا أحمد، نائبة المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - على ضرورة الربط ما بين السياسات والواقع الاجتماعي في المناقشات حول الهجرة، والعمل على توفير الخدمات استناداً إلى مقاربة شمولية تستهدف المجتمع بكافة مستوياته. وأضافت أن معظم المهاجرين في المنطقة ليس لديهم نفاذ إلى الخدمات الأساسية، وأنهم يواجهون مشاكل عدة أبرزها عدم تسجيل الولادات، وذلك في بلدان المصدر والمعبر والمقصد. وبالتالي، يجب اعتماد مقاربة شاملة من الأسفل إلى الأعلى تضمن الوصول إلى الخدمات الأساسية.

60- وتبع هذه المداخلات نقاش مفتوح. فأشار السيد العسكري محمد الطيب، عضو مجلس الأمة الجزائري، إلى أن إثبات الهوية القانونية للمهاجرين خطوة مهمة جداً، كونها تضمن حياة كريمة لهم. وأوضح أن بلده كان له مأخذ على عدم تفريق الاتفاق العالمي للهجرة بين المهاجرين القانونيين وغير القانونيين. وشدّد على ضرورة أخذ الأولويات التالية في الاعتبار: حماية كرامة وحياة من يبدأ رحلة الهجرة غير الشرعية، لا سيما النساء والأطفال؛ مكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود؛ أخذ أولويات ومصالح بلدان المصدر والعبور والهجرة بعين

الاعتبار بشكل متوازن. وشدد على الحاجة إلى اعتماد ترتيبات قانونية وعمليّة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وعلى أهمية التنسيق مع البلدان الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين لتأمين عودتهم الطوعية.

61- وألقى الرائد فادي شربجي، ممثل قوى الأمن الداخلي في لبنان، ، الضوء على سلسلة خطوات اتخذتها قوى الأمن الداخلي لمكافحة الإتجار بالأشخاص والمهاجرين. ومن هذه الخطوات إنشاء منصة إلكترونية لتقديم الشكاوى؛ تنظيم محاضرات وندوات وورش عمل؛ إقامة شراكات مع السلطات والإدارات العامة والمنظمات غير الحكومية؛ تدريب العناصر العاملين في الخطوط الأمامية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص؛ إنشاء مكتب لمكافحة الإتجار بالأشخاص والأحداث متخصص في هذا النوع من الجرائم؛ إصدار مذكرة داخلية حول كيفية التعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص. وأنشأت قوى الأمن الداخلي لجنة لمناهضة التعذيب في السجون تتولى الإشراف على كافة النظارات الخاضعة لسلطة المؤسسة، وأقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتحسين ظروف السجناء.

62- وتناولت مسؤولة قسم العمال الأجانب في "كاريتاس لبنان"، السيدة حُسْن صيّاح، في كلمتها نيابة عن المنظمات الدينية، مسألة العمال المهاجرين في لبنان. وأشارت إلى أن الخطوة الأولى تجاه تحسين ظروفهم تكمن في معالجة مشكلة العنصرية ضدهم، وذلك من خلال إدخال تعديلات على نظام الكفالة، وإصلاح المناهج التعليمية في المدارس والقوانين السارية. وقد تفاقمت أوضاع العمال المهاجرين الذين كانوا يُعتبرون في الأساس من الفئات الهشة، وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية في البلد، وتفشّي جائحة كوفيد-19، والانفجار المدمّر في مرفأ بيروت. وتناولت مسألة أطفال العمال المهاجرين، مشيرة إلى أن معظمهم غير مسجلين، ما يؤدي إلى حرمانهم من حقوقهم كافة، ومنها الصحة والتعليم. وتناولت السيدة صيّاح قضية العاملات المنزليات اللواتي لا يزلن مستثنيات من قوانين العمل، ومحرومات من الحق في إنشاء النقابات أو الانتماء إليها. وتُبذل جهود كبيرة لتحسين أوضاع هؤلاء العمال، وقد تكلل بعضها بالنجاح، مثل عمل المؤسسات الحكومية على توفير مأوى للعمال المشردين ومتابعة أوضاعهم عن كثب؛ العمل على تنظيم دورات تدريبية في بلدان المنشأ لتعريف العمال القادمين إلى لبنان على المكان الذي ينوون الهجرة إليه؛ تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، من أجل تأمين الحماية للعمال المهاجرين؛ وضع برامج للعودة الطوعية لفائدة الراغبين في العودة إلى بلادهم .

63- وتناولت السيدة حميدة الرايس، المدير العام للتعاون الدولي حول الهجرة في وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، بعض إنجازات تونس في تنفيذ الأهداف المطروحة على هذه المائدة المستديرة. واستعرضت المبادرات التي قامت بها الحكومة التونسية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، ومنها إصدار القانون الأساسي المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص في عام 2016، وإعداد دليل حول قانون منع الإتجار. كذلك، أعدّت الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص استراتيجية وطنية. ونُفّذت أنشطة أخرى، مثل إرساء الآلية الوطنية لتوجيه وإحالة ضحايا الإتجار بالأشخاص؛ تأمين مجانية التداوي للضحايا؛ تنظيم حملات توعية حول خطر الإتجار بالأشخاص؛ تعزيز التعاون وبناء الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية. وأشارت السيدة الرايس إلى الجهود التي تبذلها تونس لتيسير عودة المهاجرين وإعادة إدماج التونسيين الراغبين في العودة من الخارج. وقد أنشئت الآلية الوطنية للإدماج وإعادة التونسيين في الخارج، والتنسيق جارٍ مع البلدان التي يتواجدون فيها، بالشراكة مع المجتمع المدني.

64- وأوضحت السيدة كريستينا ألبرتين، المديرة الإقليمية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دور المكتب في دعم البلدان الأعضاء في تحقيق غايات الاتفاق. وأكدت على أن تنظيم هذا المؤتمر مفيد جداً، لأنه يتيح توفير معلومات دقيقة عن التقدم الذي أحرزته كل دولة، وعن ما ينقصها من احتياجات. وتناولت آثار جائحة كوفيد-19 على واقع الهجرة، لا سيما تدفقات المهاجرين. ففي ظل الجائحة، ارتفعت معدلات

الإتجار وتهريب الأشخاص، وسجّلت نسبة الأطفال والنساء ضحايا هذه الأعمال ارتفاعاً كبيراً. وشددت السيدة ألبرتين على أهمية التعاون والعمل الجماعي في الوصول إلى الأهداف المنشودة، وعلى الدور الرئيسي للمنظمات الدولية في دعم تحقيق غايات الاتفاق العالمي للهجرة .

65- وأكدت السيدة بيلين أنغيتا، مسؤولة حماية المجتمع ونقطة الاتصال للحركات المختلطة في المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على ضرورة معالجة الدوافع السلبية للهجرة والتي تضطر الأفراد للجوء إلى طرق الهجرة غير الشرعية، وأنّ دعم تسجيل ولادات المهاجرين وتوفير الوثائق اللازمة لأطفالهم خطوة أساسية لمنع الإتجار. وشدّدت السيدة أنغيتا على أهمية دعم الحوار الوطني حول الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاستجابة الملائمة له، وأهمية مواصلة المنظمات الدولية عملها على تقديم المساعدة، وذلك لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

66- وتناول السيد حمدي برواري، من إقليم كردستان العراق، الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أهداف هذه المائدة المستديرة، ومنها وضع قانون أو توقيع اتفاقية دولية لحماية المهاجرين من مختلف الفئات وأفراد عائلاتهم، وليس العمّال منهم فقط؛ تعزيز التنسيق الدولي من أجل تسليم المحتجزين والمهاجرين في ظل الأعداد الكبيرة للضحايا، لا سيما في بحر إيجه وعند الحدود الأوروبية؛ تعزيز دور الجهات المعنية في مكافحة تهريب البشر. وشدّد على ضرورة تطبيق الاتفاق العالمي للهجرة بحذافيره لمنع احتجاز المهاجرين، والتنسيق عند المعابر الحدودية بين الدول. وأشار السيد برواري إلى أنه ينبغي وضع آلية وطنية لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع وتوفير حماية دولية لهم، لتشجيعهم على العودة إلى بلدانهم .

67- وقدّم القاضي أيمن أحمد، نقطة اتصال الهجرة في وزارة العدل في لبنان، مداخلة قارب فيها أهداف هذه المائدة المستديرة من منظورين قانوني وإجرائي. على الصعيد القانوني، أوضح أن القوانين اللبنانية تجيز لكافة المقيمين على الأراضي اللبنانية حق التقاضي، أكانوا لبنانيين أم غير لبنانيين. وكذلك الأمر بالنسبة لحق الإدعاء، فما من نص في قانون الرسوم القضائية يميّز بين اللبناني والأجنبي لجهة قيمة النفقات والرسوم المتوجبة .

4- <u>اجتماع المائدة المستديرة الثالثة: استعراض الأهداف 14 و15 و16 و19 و20 و22</u>

68- تولّى الدكتور بول طبر، مدير معهد دراسات الهجرة وأستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، تيسير الجلسة. وركّز السيد سليم قرقماز، المنسق العام لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية، فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا، على ميل العديد من بلدان المنطقة العربية لإعطاء الأولوية لسكانهم على حساب المهاجرين، مما يتطلب بذل جهود كبيرة من أجل العمل على معالجتها .

69- وتحدّثت السيدة فيان أحمد، الناشطة في مجال الإغاثة، عن تجربة منظمة (The Lotus Flower) زهرة الزنبق) بأعتبارها المدير الإقليمي للمنظة، وهي منظمة غير حكومية تعمل في كردستان العراق، في تعزيز الحماية والمساعدة المقدمة للمهاجرين والنازحين، لا سيما النساء والأطفال منهم كونهم الأكثر هشاشة. وأوضحت أن مشكلة النقص في الحقوق والاستغلال وعدم القدرة على النفاذ إلى الخدمات الأساسية هي مشكلة مزمنة لطالما عانى منها المهاجرون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثم تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19، خصوصاً لدى المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يستوجب تكثيف الجهود وتعزيز التعاون لحمايتهم .

70- وتبع هذه المداخلات نقاش مفتوح. فأكّد السيد أحمد المنظري، مدير المكتب الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية، على أن منظمة الصحة العالمية ما زالت تركّز علة أهمية التغطية الصحية

الشاملة لضمان حصول المهاجرين على الخدمات الصحية وتلبية احتياجاتهم الصحية بتكلفة يمكنهم تحملها. وواصل التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية على مستوى الرعاية الصحية الأولية وكذلك إيجاد طرق مجدية ومستدامة لتغطية التكاليف. وأضاف أن الحد من التفاوتات الصحية بين المهاجرين أمرًا بالغ الأهمية لأن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وإعمالها التدريجي يوفر الفرصة للاستمتاع بالحياة ومتابعة خطط الحياة .تدعو الفقرة 15 من الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية كل الدول الأعضاء إلى دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين في سياسات وخطط الرعاية الصحية الوطنية والمحلية. ويعزز هذا الالتزام إطار منظمة الصحة العالمية للأولويات والمبادئ التوجيهية لتعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين. لذلك من المهم إدراج المهاجرين في جميع التدابير المتخذة للسيطرة على جائحة كوفيد-19 وإدارتها. إن عدم القيام بذلك سيعرض للخطر الجهود المبذولة للحد من انتشار الوباء. كذلك يجب التعامل مع لقاح كوفيد-19 باعتباره منفعة عامة عالمية؛ يجب إتاحته مجانًا أو بأسعار معقولة، وإدارته بطريقة غير تمييزية وعادلة لجميع السكان - بمن فيهم المهاجرون. وأضاف أنه يجب على الجميع أن يتحد لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة أهداف التنمية المستدامة والرؤية المشتركة المتمثلة في توفير الصحة للجميع في إقليم شرق المتوسط.

71- وتناولت السيدة حميدة الرايس، المدير العام للتعاون الدولي حول الهجرة في وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية ، بعض إنجازات بلدها في تنفيذ الأهداف موضوع هذه المائدة. فأشارت إلى أن تونس قد عملت على إدراج الهجرة ضمن الأولويات التنموية، ودعمت مشاركة التونسيين في الخارج في عملية التنمية، من خلال تشجيعهم على الاستثمار ومنحهم جملة من الامتيازات الاستثمارية، وتشجيع مشاركتهم في الحياة السياسية. وقد عملت تونس أيضاً على تعزيز دور المرأة التونسية المقيمة في المهجر، وقدمت لها تسهيلات على صعيد الإجراءات الإدارية .

72- وأشار السيد خافيير أغيلار، مستشار إقليمي لحماية الطفل في منظمة اليونيسف- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى أن إدماج الأطفال المهاجرين ما زال يشكل تحدياً في المنطقة العربية، واقترح حلول تستند الى الممارسات الجيدة التي شوهدت في المنطقة والعالم. في حين أظهرت أدلة مستقاة من المنطقة أنّ الأطفال المهاجرين، خاصة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، عرضة لمختلف أشكال الاستغلال. ودعا إلى تفعيل التنسيق الثنائي بين الدول المتجاورة، وكذلك القيادة الإقليمية بين الدول العربية لإقامة تعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون مع القنصليات، بهدف التركيز على مواجهة عمليات احتجاز الأطفال، ضمان رعاية وحماية الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتسريع إجراءات البحث عن المفقودين ولم شملهم ، وإيجاد حلول للمهاجرين غير المسجلين الذين قد يكونون عرضة لخطر انعدام الجنسية. وأضاف أن التدابير العملية كانت مهمة للأطفال: توظيف وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والتأكد من حصول الأطفال المهاجرين على الاستقبال والرعاية المناسبة، والرعاية الصحية، والتعليم وأن الوصول إلى الخدمات الأساسية للأطفال المهاجرين يجب أن يتحقق باستخدام نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، وعدم ترك أي طفل خلف الركب. وأضاف أن الحكومات الوطنية هي المسؤولة الرئيسية عن تبني قوانين وسياسات شاملة، وينبغي إرفاقها بميزانيات متزايدة لتمويل الخدمات. وشدد على أن الأطفال والشباب المهاجرين يشددون على ضرورة الاستثمار في مكافحة التمييز وكراهية الأجانب وأنه لا ينبغي تناسي إمكانية إشراك الأطفال من المهاجرين والمجتمعات المضيفة أنفسهم. وفي الختام ، كرر التزام اليونيسف المستمر بالتعاون مع الشركاء للنهوض بحقوق الأطفال والشباب المهاجرين.

73- وتناول السيد بيدرودي فاسكونسيلوس، مدير تسهيل التمويل في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الهدف 20 المرتبط بتحويلات المهاجرين، مسلطاً الضوء على الأهمية القصوى لهذه التحويلات بالنسبة لعائلات المهاجرين، ودورها في ضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية، وآثارها على التنمية في البلدان المرسِلة

كمصدر حيوي للدخل لملايين الأفراد والعائلات في جميع أنحاء العالم، وخاصةً في المنطقة العربية، حيث تعتبر تدفقات التحويلات أساسية. في عام 2019، أرسل المهاجرون أكثر من 60 مليار دولار لعائلاتهم في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. على الرغم من التوقعات الأولية، كان مؤشّر التحويلات المؤشر الاقتصادي الوحيد الذي لم ينهار بشكل كبير. في الواقع، في عام 2020، كانت تدفقات التحويلات المسجلة رسميًا أقل بنسبة 1.6 في المائة فقط مقارنة بعام 2019، بل ومن المتوقع أن تزداد هذا العام. وهذا يوضح مرة أخرى القدرة على التأقلم المذهلة للمهاجرين، لا سيما في أوقات الأزمات . وختم السيد فاسكونسيلوس كلمته بالإشارة إلى سلسلة من الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من بينها المنتدى العالمي للتحويلات والاستثمار والتنمية (GFRID) وحملة اليوم الدولي للتحويلات الأسرية، وكلاهما تم الترويج لهما في هدف 20 من الاتفاق العالمي للهجرة كمنصات مهمة لبناء وتعزيز الشراكات من أجل حلول مبتكرة بشأن تحويل أرخص وأسرع وأكثر أماناً مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

74- وتناول السيد ديالو مامادو، الناشط في حقوق الإنسان والخبير في قضايا الهجرة في المغرب، الواقع الحالي لتنفيذ بعض الأهداف موضوع النقاش. فأشار إلى أن توفير الحماية للمهاجرين يتطلب تجنيد جهود مختلف الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية. وبالنسبة للتعليم، أحرز بلده تقدماً كبيراً بعد صدور تعميم يتيح وصول كل الأطفال إلى التعليم. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية والعدالة، لا يزال المغرب يواجه صعوبات جمة. وتحول صعوبات كبيرة أيضاً دون تنفيذ الهدف 22 من الاتفاق بشأن استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة، وذلك بسبب تفشي ظاهرة العمل غير النظامي. وأشار السيد مامادو إلى أنه على الرغم من كل الصعوبات، يبذل المغرب جهوداً كبيرة لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

75- وتحدثت السيدة علا صيداني، مسؤولة ملف أهداف التنمية المستدامة في رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، عن العلاقة بين قضايا الهجرة وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وأوضحت أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان أدت إلى ارتفاع أعداد الفقراء ومعدلات البطالة، ما أدى إلى تغيّرات في سُبُل تحقيق التنمية وإلى زيادة التحديات المتعلقة بمصادر التمويل. وأشارت السيدة صيداني إلى أن المغتربين اللبنانيين قد ساعدوا المواطنين إلى حد بعيد، لا سيما من خلال منصات البحث عن عمل عن بُعد.

76- وأشارت السيدة نجوى حنا، من الاتحاد النقابي العالمي للعاملين في الخدمات العامة في لبنان والسكرتير الإقليمي الفرعي للدول العربية التابع لمنظمة الخدمات العامة الدولية، إلى الدور المحوري للعاملين في القطاع العام في تطبيق حقوق الإنسان. وأضافت أنه نتيجة لجائحة كوفيد-19، خسر العديد من العمّال المهاجرين وظائفهم، وبقوا من دون مال يسمح لهم بالعودة إلى بلدانهم. ولأن معظمهم يعملون في القطاع غير النظامي، فقد ازداد خطر طردهم تعسفياً من دون أي تعويضات. ويعاني العمال المهاجرون أيضاً من صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، على الرغم من أنهم وقفوا في بعض الأحيان في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة، وعرّضوا حياتهم للخطر من خلال قيامهم بأعمال النظافة والتعقيم. وقدّمت السيدة حنا توصيتيْن أساسيتين إلى المؤتمر، هما ضمان وصول الجميع إلى الرعاية الصحية وإلى اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19، وتوفير حماية اجتماعية شاملة في الاستجابة لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات.

77- وأشار ممثل الوفد السوداني، السيد صديق الفضل هلال، إلى العبء الذي تفرضه الهجرة غير النظامية على بلده. فالسودان يسعى إلى تأمين إدماج المهاجرين السودانيين الموجودين في الخارج، من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد وتسهيل التحويلات المالية من الخارج عبر النظام المصرفي، بعد أن كان ذلك صعباً في السابق في ظل العقوبات. وأضاف أن السودان شارك في العديد من البرامج من أجل عودة المهاجرين السودانيين إلى بلدهم للمشاركة في إعادة بنائه. وشدد السيد هلال على أهمية إعادة

تأهيل البنى التحتية في المدن وعند النقاط الحدودية، من أجل ضبط الحدود بشكل أفضل، مما يتطلب تعاون الدول العربية وتضافر جهود أصحاب المصلحة المعنيين.

78- وشدد السيد محمد وجدي العايدي، من بلدية صفاقص في تونس، على الدور المحوري للبلديات في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. فمعظم المشاكل المرتبطة بالهجرة تحصل على المستوى المحلي، وبالتالي فإن الحلول توجَد محلياً. وأكد أنه يجب إعطاء البلديات الدور الذي تستحقه، ووضع برنامج لتحقيق الحوكمة المحلية.

79- وأشارت السيدة علا بطرس، من وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، إلى وجود 214 مركزاً تابعاً للوزارة تقدّم الخدمات الإنمائية. وهذه المراكز منتشرة في مختلف الأراضي اللبنانية، وتؤمن خدمات صحية وطبية للجميع من دون أي تمييز بين مواطن ومهاجر، وتعمل على بناء القدرات. لكن أوضحت السيدة علا بطرس أن المهاجرين يشكلون 35 بالمائة من عديد سكان لبنان، ما زاد الأعباء على هذه المراكز بشكل كبير وأدى إلى تراجع الخدمات التي تقدمها، من هنا سلّطت الضوء على ضرورة تقديم الدعم والتعاون الدوليين للاستمرار في توفير الخدمات الأساسية.

5- اجتماع المائدة المستديرة الرابعة: استعراض الأهداف 1 و3 و7 و17 و2

80- تولّت الدكتورة أمانى الجاك، وهي أستاذة مشاركة في جامعة مساتشوستس، بوسطن، تيسير الجلسة. وألقت السيدة سهام مرابط، رئيسة قسم حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية بمديرية الاتحاد الأفريقي، في وزارة الخارجية بالمغرب، كلمة تناولت فيها أهمية المرصد الأفريقي للهجرة الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي سعياً إلى معالجة مشكلة النقص في البيانات في الدول الأفريقية. ويتولى المركز جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بين هذه الدول، وتأمين منصة تبادل للخبراء والباحثين الأفريقيين، كما أنه يشكل أداة لتعزيز القدرات. وأشارت السيدة مرابط إلى أن المرصد تمكن حتى الآن من تحقيق إنجازين ملموسين، هما توفير أولى قواعد البيانات الأفريقية، وإنشاء بوابة خاصة بأفريقيا حول حركة المهاجرين.

81- وأشار ممثل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، السيد عصام يونس، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان في دولة فلسطين، إلى أن المنطقة العربية تمرّ بظروف استثنائية تستوجب تعاوناً بين مختلف أصحاب المصلحة. فالوطن العربي هو بلد معبر ومقصد ومنشأ للمهاجرين، والمنطقة تواجه تحديات كبيرة على صعيد الهجرة تستوجب تعزيز التعاون؛ ووضع خطط مراعية لحقوق الإنسان وقضايا المساواة بين المرأة والرجل؛ وضمان تنفيذ النصوص التشريعية؛ والتشجيع على الانضمام لكل الاتفاقات الدولية حول الهجرة؛ وتهيئة بيئة تساعد على احترام القوانين. وشدد على أهمية دور المؤسسات الوطنية في الدول العربية على هذا الصعيد. وأوضح السيد يونس أن واقع المنطقة العربية يفرض تمييزاً بين الهجرة واللجوء، مشيراً إلى أن الأردن يضم أكبر نسبة من اللاجئين في المنطقة.

82- وألقت ممثلة الإعلام، السيدة خديجة الباب من راديو المغرب الوطني، كلمة أشارت فيها إلى أن الهجرة أمست ظاهرة تكتسي أبعاداً متفاوتة، وأنّ الإشكالية الكبرى تتمثل في ندرة المعلومات، إذ إنها غير متوفرة بشكل كامل ومحدّث ودقيق. وأشارت إلى ضرورة التشجيع على العمل في مجال البحوث وجمع البيانات المبنية على الأدلة، منوّهة بمبادرة إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة. وتابعت أنه بالنسبة للهدف 7من الاتفاق، أصبح الأمن الصحي للأفراد في ظل جائحة كوفيد-19 مرتبطاً بالأمن الصحي الجماعي، والعكس صحيح. وبالتالي، يجب أن يستفيد المهاجرون من خدمات التلقيح ضد الفيروس مجاناً. وتحدثت السيدة الباب عن دور وسائل الإعلام في

قضايا الهجرة، إذ إنها لا تقدّم معلومات متوازنة حول الهجرة والمهاجرين، بل تركز على الهجرة غير النظامية فقط. ويؤدي ذلك إلى الخوف إزاء الهجرة والمهاجرين، وينمّي الشعور بالكراهية إزاء الأجانب، ويزيد التمييز العنصري. ولذلك، فقد شددت على أهمية تنظيم دورات تدريبية للإعلاميين حول شؤون الهجرة.

83- وتبع هذه الكلمات نقاش مفتوح، فأشارت السيدة حميدة الرايس، المدير العام للتعاون الدولي حول الهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية التونسية إلى أن بلدها يعمل على تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتحسين المعلومات المتعلقة بالهجرة وجمع المعطيات الإحصائية وإجراء مسوحات ميدانية وتطوير دراسات الهجرة. وتعمل تونس أيضاً على تقوية المنصات الإلكترونية الخاصة بالهجرة، وقد وقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول وعززت التعاون مع المنظمات الدولية.

84- ولفتت السيدة دينيز دحروج، من وزارة العمل اللبنانية، إلى أنّ أزمات متتالية ضربت لبنان خلال العام المنصرم، مما أثر على جميع قطاعات الاقتصاد والعمل. ورغم هذه الصعوبات، أحرز لبنان بعض التقدم في توفير الحماية للعمال المهاجرين، ومنها إعادة النظر بعقد العمل الموحد في العمل المنزلي لحين انتهاء مشروع قانون لإدخال تعديلات تُخضع العمال المنزليين لأحكام قانون العمل. وتعمل وزارة العمل أيضاً على تفعيل خطها الساخن لتلقي شكاوى العاملات المنزليات وتنظيم حملة توعية باللغة الإنكليزية. وفي إطار إجراءات الحماية المتّخذة إزاء كوفيد-19، تم التنسيق مع السفارات وقنصليات العمال ومع قوى الأمن الداخلي والأمن العام لتسيير رحلات عودة طوعية للمهاجرين؛ وتأمين مسكن لائق للعاملات اللواتي بقين من دون مأوى؛ وإجراء فحوصات بي سي أر مجانية؛ وإعداد منشورات خاصة بإرشادات الوقاية من الوباء. وأشارت السيدة دحروج إلى أن وزارة العمل تُجري مفاوضات مع عدد من السفارات المعنية من أجل توقيع اتفاقيات ثنائية لحماية العاملات المنزليات، وتعمل على وضع خطة متكاملة لحصولهنّ على اللقاح من أجل تحقيق المناعة المجتمعية.

85- وأشارت السيدة رويدة الحاج، الممثلة الإقليمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى أن جائحة كوفيد-19 قد سلطت الضوء على تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون في حالات الضعف، بما في ذلك على العمال المهاجرين الذين يعيشون في أماكن إقامة مكتظة ارتفعت فيها أعداد الإصابات. وتسببت الجائحة أيضاً بفقدان العديد من المهاجرين، بما في ذلك عاملات المنازل المهاجرات، وظائفهم فأصبحوا غير نظاميين، وفي بعض الحالات في مراكز احتجاز تفتقر إلى الوصول الفعال إلى العدالة. في بعض الحالات، قدّمت الدول تسهيلات للعمال المهاجرين لديها لمساعدتهم في مواجهة الجائحة، مثل تمديد صلاحيات التأشيرات ورخص الإقامة وضمان النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية، إيجاد بدائل لاحتجاز المهاجرين وتجنب الإعادة القسرية. وأكدت السيدة الحاج على ضرورة مكافحة كراهية الأجانب وإيلاء الاهتمام اللازم لسياسات الهجرة لأن حالات الهشاشة التي يعاني منها العمّال المهاجرون غالباً ما تكون ناتجة عن هذه السياسات، أو تتفاقم من جرائها.

86- وشدّدت السيدة ريبيكا لاماد، مستشارة السياسات من المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في القاهرة، على الحاجة إلى الاستثمار بشكل أكبر في عملية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة، وإجراء التحاليل القائمة على الأدلة. يجب إعطاء الأولوية للتحاليل القائمة على الأدلة لدعم الحكومات في صياغة السياسات والاستراتيجيات وكذلك في التقديم المباشر للخدمات الهامة والمساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وسلّطت الضوء على أهمية اعتماد حلول مبتكرة على هذا الصعيد مثل المنصات الرقمية، للمساهمة في وضع برامج تقييم هادفة بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة المتخصصة (من ضمنها المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة). وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى تقييمات أكثر شمولاً وحساسة للضعف، وطرائق التسجيل والاستهداف، فضلاً عن التواصل الثنائي الاتجاه مع آليات المجتمعات. وقد ذُكرت بإيجاز جهود برنامج

الأغذية العالمي في وضع وتنفيذ طرائق التحويلات النقدية وأنظمة إدارة البيانات القابلة للتشغيل المتبادل، والتعاون القائم مع الحكومات بشأن أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية وآليات ردود الفعل المجتمعية..

87- وأكد السيد ليون إساك، رئيس DMA Global، على أنّ الجميع ينظرون إلى مساهمة المهاجرين في بلدانهم الأم على أنها تقتصر على الحوالات التي يرسلونها. غير أنّ القيمة الفعلية للجاليات المنتشرة في الخارج أكبر من ذلك، وهي تطال نواحٍ أخرى مثل الاستثمارات والتجارة والسياحة .

88- وأشار السيد محمد صائب موزيت، من الجزائر، إلى أنّ الجزائر أنشأت لجنة علمية تُعنى بتحسين عملية جمع البيانات ونشر المعلومات وتنظيم دورات تدريبية للاعبين الأساسيين في المجتمع المدني، وأنها نجحت في توفير الحماية لكل اللاجئين الذين يعيشون في ظروف هشة.

89- وشدّد السيد الصادق أبو فاضل، ممثل وزارة الداخلية في السودان، على أن أكبر مشكلة يعاني منها السودان على صعيد الهجرة تتعلّق باللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين. وقد ساهم بلده في استقبال العديد من اللاجئين الذين تم تسجيلهم عبر مفوضية حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية تجنباً لتعرضهم للاستغلال من قِبل عصابات التهريب والإتجار بالبشر. وتناول السيد أبو فاضل الجهود التي يبذلها السودان في جمع البيانات، وأهمها إنشاء مركز الخرطوم لتحسين تبادل المعلومات، والذي يقدم العديد من البيانات، مشدداً على أهمية التنسيق بين الدول في مجال تبادل المعلومات والبيانات.

6- الجلسة العامة الخامسة: وسائل تسريع تنفيذ الاتفاق وبناء القدرات

90- يسّر الجلسة السيد وليم جويس، المنسق الإقليمي، منتدى المهاجرين في آسيا. فألقى رئيس سكريتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة، السيد جوناثان برنتيس، كلمة توقف فيها عند ثلاث نقاط أساسية تتلخص فيما يلي: بروز التزام سياسي متزايد بقضايا الهجرة منذ توقيع الاتفاق العالمي للهجرة؛ أهمية التعاون، سواء كان بين الدول أم مع منظومة الأمم المتحدة أم داخل الدولة في ما بين الحكومات والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، انطلاقاً من مبدأ الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله؛ أهمية التفاعل بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، انطلاقاً من أن المبادرة هي بمثابة أداة عمل تصب في مصلحة الدول الأعضاء ويجب توفير الموارد اللازمة لها.

91- وأشار ممثل الأكاديمأ الدكتور ابراهيم عوض، أستاذ الشؤون العالمية ومدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الامريكية بالقاهرة، إلى أن الأوساط الأكاديمية تساهم بفعالية في العمل على تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وتسعى إلى توفير أفضل الظروف للمهاجرين من المنطقة العربية وإليها. بالتالي، يتطلّب تنفيذ الأهداف الـ 23 لهذا الاتفاق وجود مؤسسات أكاديمية قوية تخرّج أكاديميين متمكّنين ليشاركوا في عمليات البحث وإنتاج البيانات.

92- وأكدت ممثلة الوفد التونسي، السيدة حميدة الرايس، المديرة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة، وزارة الشؤون الاجتماعية، أن بلدها يعمل على تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، بغية التمكن من وضع خطة عمل لتسريعه. ولفتت إلى أهمية قيام الجهات المعنية في الأمم المتحدة بتنظيم دورات تدريبية موجهة لنقاط الاتصال المعنية بموضوع الهجرة، وأهمية تنظيم اجتماعات مشتركة بين الأقاليم المختلفة لتمكين بلدان المنطقة العربية من الاطّلاع على الإنجازات المحقَّقة في مناطق أخرى.

93- وتبع هذه الكلمات نقاش مفتوح. فقدمت السيدة لالا آرابيان، الممثلة عن المركز الإقليمي للاجئين والمهاجرين، لمحة عامة عن المركز. وأشارت إلى أنه خلال مشاورات المراجعة الدورية للمركز، والتي نُظمت افتراضياً، جرى تبادل للخبرات والتجارب بين المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية بشأن انعكاسات الاتفاق العالمي للهجرة على وضع الهجرة والمهاجرين، وتقييم لآثار كوفيد-19. وشددت على ضرورة مد جسور التعاون بين أصحاب المصلحة وحكومات المنطقة، وتوحيد الجهود بين القطاعيْن الرسمي والمدني، وجمع الخبرات ووضعها في خدمة الإنسان. والهدف هو إقامة أوّل شراكة حقيقية بين الحكومات والمجتمع المدني، لأن الهجرة مسألة تعني المجتمع بأكمله والحكومات في آن واحد.

94- وتناول السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- عمّان، التزام البرنامج بالمساعدة في تطبيق الاتفاق العالمي للهجرة، وترجمته عملياً من خلال المبادرة الإقليمية لتطوير الموارد، وتسهيل التنسيق، ووضع البرامج الخاصة بالتدخلات المتعلقة بالهجرة والتهجير القسري. وأوضح أنّ البلدان التي تعاني من صراعات، وهي عديدة في المنطقة العربية، تواجه مشكلة ما يُعرف بالهجرة القسرية أو النزوح. وشدد السيد عبد الكافي على أهمية مناصرة السياسات المتعلقة بالهجرة، مؤكداً على تطلّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال هذه المبادرة إلى العمل مع جميع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وغيرها من الجهات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهدف الاتفاق العالمي للهجرة.

95- وأكّد السيد باسي محمد، ممثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أنه لا يمكن لأي بلد أن يواجه التحديات المرتبطة بالهجرة منفرداً، إذ إن ذلك يتطلب تكثيف التعاون الدولي، خصوصاً في ظل الظروف العالمية الصعبة وجائحة كوفيد-19. ويمكن لهذا التعاون أن يكون إقليمياً وقارّياً ودولياً، وأن يتّسم بتشارك البيانات والمعلومات، وقد يكون إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة من الخطوات الهامة على هذا المسار بالنسبة للدول الأفريقية. وأكّد السيد محمد على أهمية مواصلة العمل على وضع برامج لتعزيز القدرات والكفاءات لدى أصحاب المصلحة .

حاء- تقديم الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية في المنطقة العربية

96- عرض السيد كريم النوري، وكيل وزير الهجرة والمهجرين خلال هذه الجلسة الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية في المنطقة العربية، والتي ستُرفع إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية المزمع عقده في عام 2022 و مرفقة في الجزء الاول

الجلسة الختامية

97- اختُتم المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بكلمات لممثلات الجهات المنسقة ، واللواتي أكدن على التزام منظماتهن بمواصلة دعم البلدان العربية في تنفيذ الاتفاق وتحقيق أهدافه وضمان تعميم فوائد الهجرة على الجميع في المنطقة العربية .

98- وشددت السيدة كارميلا غودو، المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أهمية هذا المؤتمر في دفع عجلة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، وفي تعزيز الفهم بشأن التقدم المحرز والتحديات والثغرات القائمة، فضلاً عن الفرص والممارسات الفضلى في التنفيذ. ودعت

المشاركين إلى متابعة العمل على استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛ وتعزيز الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19؛ وتحسين التعاون والحوار الإقليمي حول قضايا الهجرة .

99- وأعربت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، نيابة عن السيدة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعدة لقطاع الشؤون الاجتماعية، عن امتنانها للدول الأعضاء التي شاركت بعروض، رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة. ووجهت الشكر لأصحاب المصلحة المتعددين لدورهم في تحقيق مقاربة اجتماعية شاملة، ولجميع المساهمين في الإعداد لهذا المؤتمر، داعية إلى المحافظة على الحوار والتعلم من الأقران وتوحيد الرؤية العربية حول الهجرة .

100- وتوجهت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، بالشكر لجميع المشاركين على التزامهم وحضورهم. وحددت ست أولويات أساسية ستؤطّر العمل المشترك في الفترة القادمة، وهي ضرورة إصلاح نُظُم العمالة؛ مكافحة الإتجار بالبشر؛ تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في حوكمة الهجرة؛ ضمان حقوق الأطفال والنساء من المهاجرين؛ تأمين وصول المهاجرين إلى الخدمات دون تمييز؛ الحد من الهجرة غير النظامية.

المرفق أ

الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع التشاوري المتعدد الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
23 شباط/فبراير 2021

عقدت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية "الاجتماع التشاوري المتعدد الأطراف حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" في 23 شباط/فبراير 2021. خلُص المشاركون إلى عدد من الرسائل الرئيسية قدمها مقرر الاجتماع الدكتور أيمن زهرى، خبير دراسات الهجرة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أولاً- بالنسبة لدور أصحاب المصلحة:

- أكّد المشاركون على أهمية اتباع نهج المجتمع بأكمله، أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للهجرة، والذي يضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة باختلاف وتعدد انتماءاتهم في مختلف أنشطة متابعة تنفيذ ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة؛
- ضرورة قيام أصحاب المصلحة بدفع منظومة الأمم المتحدة لبذل المزيد من الجهد في دعم تطبيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بكافة الوسائل؛
- تساعد الخبرة المحددة لأصحاب المصلحة المختلفين ووجهات النظر الفريدة لمجموعاتهم في معالجة الطبيعة المركبة للهجرة، وسد الفجوات والتكامل مع جهود الدول بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة؛
- اعتماد نهج المجتمع بأكمله يضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة، والذين يمثلون صوت المهاجرين نظراً لتفاعلهم ومعرفتهم بواقعهم، في مختلف مراحل متابعة تنفيذ ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة؛
- التشديد على أهمية دور أصحاب المصلحة، ومنهم مجتمعات المهاجرين، في دعم المهاجرين وتقديم الدعم لهم لا سيما في أوقات الأزمات؛
- الدعم الذي يقدمه أصحاب المصلحة لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة يصب في النهاية في مصلحة الدولة ككل.

ثانيا- بالنسبة لواقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة

- تبنت العديد من بلدان المنطقة خططاً واستراتيجيات بشأن الهجرة، إلا أن هناك فجوة بين السياسات وتنفيذها في الواقع العملي، يجب العمل على ردمها؛
- مازالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في تقييم أثر السياسات العامة على المهاجرين؛
- لابد من العمل على إتاحة البيانات لأصحاب المصلحة وتيسير إجراء الدراسات والمسوح الميدانية التي ترصد التطور المحرز في سبيل تنفيذ توصيات الاتفاق العالمي للهجرة وإنتاج بيانات تفصيلية حول المهاجرين والمساهمة في تطوير سياسات تستند إلى الأدلة؛
- المشاورات الإقليمية مع مختلف أصحاب المصلحة حول قضايا الهجرة هي مشجعة للغاية، والمطلوب

توسيع التجربة على المستوى المحلي لضمان أوسع مشاركة في عملية مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة على الصعيد الوطني.

ثالثا- بالنسبة للفجوات والتوصيات السياساتية

بالنسبة للفجوات، وفي تحديدهم لمجالات الدعم التي تشتد الحاجة إليها لتسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في الدول العربية، حدد المشاركون التالي:

- الحاجة إلى الاتساق بين القوانين الوطنية وبين الأطر الدولية لحماية المهاجرين وضمان سيادة القانون والمساواة أمام القانون للجميع بمن فيهم المهاجرين؛
- ضرورة العمل على توفير البيانات المفصلة بحسب الجنس والعمر للتأكد من أن السياسات تأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين وتراعي احتياجات الأطفال والشباب؛
- الحاجة إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للمهاجرين وإدماجهم في عملية صنع السياسات ذات الصلة، ورفع الوعي بقضايا الهجرة على مختلف المستويات المحلية والوطنية؛
- محدودية الاعتراف بالمهارات داخل المنطقة العربية والحاجة إلى الاعتراف بالمهارات وتفعيل التعاون الثنائي والإقليمي في هذا المجال؛
- أظهرت جائحة كورونا هشاشة حال المهاجرين، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لضمان حماية حقوق جميع المهاجرين والبناء على فوائد الهجرة للتنمية؛
- ضرورة تسهيل إجراءات لم شمل الأسرة وإيجاد بديل لاحتجاز الأطفال المهاجرين، ووضع السياسات لحمايتهم، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية وضمان توفير المعلومات حول الخدمات المتاحة للأطفال المهاجرين؛
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص التعليم والتدريب والتوظيف للشباب المهاجرين؛
- تطوير سياسات حماية المهاجرين تراعي المساواة بين الجنسين ومنها حماية الأجور والحماية من العنف وتسهيل التحويلات المالية ومكافحة التمييز؛
- التأكيد على دور المدن، والتي تمثل الحاضنة الكبرى للمهاجرين في كافة الدول، في حوكمة الهجرة والتشديد على ضرورة إشراك الهيئات المحلية في وضع وتنفيذ سياسات الهجرة؛
- يجب معالجة العوامل الهيكلية الكامنة وراء الدوافع السلبية للهجرة، بما في ذلك الصراعات والحروب والكوارث الطبيعية والفقر والجوع وضعف المساواة الاجتماعية وضعف الحوكمة الرشيدة، والتي تمثل محرّكا رئيسياً من محركات الهجرة في المنطقة العربية، للمساهمة في ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛
- التأكيد على رفض المعاملات التمييزية ضد المهاجرين ودعم دور المساعدة القنصلية (بالتراضي) خاصة بالنسبة للنساء المهاجرات والمهاجرين غير النظاميين لا سيما في وقت الأزمات؛
- ضرورة وصول المهاجرين للقاحات فيروس كورونا دون تمييز.

المرفق ب

الوثيقة الختامية الصادرة عن المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة للدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة للعاملات المهاجرات والأطفال المهاجرين والشباب في المنطقة العربية

والتي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية والمكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15 شباط/ فبراير 2021[1]

I. الخلفية

نظّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية والمكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 15 فبراير 2021، مشاورة إقليمية افتراضية لأصحاب المصلحة حول *تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة للعاملات المهاجرات والأطفال والشباب المهاجرين في المنطقة العربية: مراجعة التقدم ومعالجة التحديات المستمرة*. جمعت المشاورة حوالي 100 مشترك من أصحاب المصلحة العاملين في مجال الهجرة من جميع الدول العربية وضمّ المهاجرين أنفسهم ومجموعات الدعم الخاصة بهم، والشبكات الإقليمية / الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وغيرهم.

تماشت المشاورة مع أحكام الاتفاق العالمي للهجرة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق العاملات المهاجرات والأطفال والشباب، ونهج الحكومة والمجتمع ككل. وقد وفر منبراً للمهاجرين ومجموعات الدعم الخاصة بهم لتسليط الضوء على واقعهم وعلى أوجه الضعف، فضلاً عن اهتماماتهم المترابطة، بهدف تقييم التقدم المحرز في معالجة أولوياتهم، وتقديم توصيات مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المستمرة التي تؤثر عليهم. هذا وستساهم هذه المشاورة في المناقشات والرسائل الرئيسية وتقرير نتائج مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في الدول العربية في 24-25 فبراير 2021.

II. التقدم والتحديات المستمرة

العاملات المهاجرات

التقدم المحرز: تشكّل النساء المهاجرات من آسيا وإفريقيا ومن داخل المنطقة 32 في المائة من أصل 38 مليون مهاجر ولاجئ في المنطقة العربية، ويساهمن بشكل كبير في بلدان المنشأ، والمقصد، والأسر والمجتمعات. ويجب الإشادة بالحكومات العربية لمصادقتها على الاتفاق العالمي للهجرة وإدخال مجموعة من السياسات والبرامج

[1] تعكس محتويات هذه الوثيقة آراء المشاركين في المشاورة ، وليس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف.

المتنوعة لحماية حقوق العاملات المهاجرات قبل اعتماده وبعده. وهي تشمل تدابير قانونية متنوعة للعمال المنزليين، وإصلاحات في نظام الكفالة[2]، وبرامج توفير المعلومات الشاملة، وشراكات بين القطاعين العام والخاص للتوظيف الإلكتروني الأخلاقي، ومعايير الكفاءة للعمال المنزليين، وأنظمة حماية الأجور[3]، وأشكال مختلفة من الرقابة، وآليات الشكاوى والتعويض، وتدابير المساءلة. كما قدمت الحكومات شبكات أمان اجتماعي، وفحوصات وعلاجات كوفيد-19 مجاناً لجميع السكان، وبرامج عفو للعاملين الغير نظاميين في أزمة كوفيد-19. علاوة على ذلك، يعمل حوار أبو ظبي - وهو عملية استشارية إقليمية تجمع بين بلدان المنشأ والمقصد، ولا سيما على طول ممر آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي - على النهوض بجدول أعمال جنساني مثل توفير المعلومات الشاملة وأجندة العمل المستقبلية للمهاجرين العاملين. هذا وقد لعبت مجتمعات المهاجرين دوراً حاسماً في تقديم المساعدة الاجتماعية للمهاجرين خلال كوفيد-19 بمساعدة المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والقطاع الخاص والشباب.

التحديات المستمرة: كما في أماكن أخرى، لا تزال فجوات السياسة والممارسات وأوجه القصور في المساءلة قائمة، ويجب تعزيز نهج الحكومة والمجتمع ككل ليشمل أيضاً منظمات النساء المهاجرات، والنقابات العمالية، وسفارات بلدان المنشأ. تواجه العاملات المهاجرات قيوداً سياسية وقانونية على التنقل خارج بلدان المنشأ وهن أقل قدرة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالهجرة الآمنة، مما يزيد من تعرضهن للإتجار، ويقلل من فرص سلوكهن مسارات الهجرة النظامية. ونظم الكفالة في مختلف البلدان العربية يربط العامل بصاحب عمل معين، ويقيد حركة سوق العمل، ويمكن أن يولد حالات من عبودية الدين، والعمل الجبري، والوضع غير النظامي إذا هرب العامل من ظرف عمل خطر أو استغلالي وبالتالي المخاطرة بالاعتقال والاحتجاز والترحيل. هناك عدد أقل من الوظائف اللائقة للنساء. لا يُعتبر العمل المنزلي في كثير من الأحيان عملاً اجتماعياً أو قانونياً[4]، مما يترك الجزء الأكبر من العاملات المهاجرات ذوات المهارات المتدنية في هذا القطاع دون حماية. ومن المخاوف الرئيسية استبدال العقود، والفجوات في الأجور بين الجنسين، وعدم الدفع أو تخفيض الأجور، والاعتداء الجنسي / العنف، وضعف الوصول إلى الخدمات، والقيود المفروضة على حرية التنقل وتكوين الجمعيات، والتمييز نتيجة الحمل، بما في ذلك في بعض الحالات الترحيل - ونقص حماية الأمومة، والمشاكل في تسجيل المواليد ونقل الجنسية إلى الأطفال، ونقص الخدمات وأحكام رعاية الأطفال للأطفال في بلدان المنشأ والمقصد، وعدم كفاية الأحكام المتعلقة بلم شمل الأسرة وتدابير إعادة الإدماج عند العودة. علاوة على ذلك، كثيرا ما يتم تهميش العاملات المهاجرات في عمليات صنع القرار. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم هذه المخاوف، لا سيما الخسائر في الوظائف والأجور، والاحتجاز بسبب إغلاق الحدود، والديون، والاستبعاد من شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الصحية، وآليات الاستجابة لـ كوفيد-19.

الأطفال والشباب المهاجرون

التقدم المحرز: لفت معظم المشاركين في جلسة التشاور حول الأطفال بعض الممارسات الجديدة الواعدة في المنطقة منذ اعتماد الاتفاق العالمي، ولاحظ الكثير منهم تغييرات قانونية وسياسية جديدة من قبل الحكومات. على سبيل المثال، تبدأ حكومتا مصر والسودان، بالتعاون مع اليونيسف، مناقشات حول آليات إدارة الحالات عبر

[2] لا يشمل دائمًا العمالة المنزلية
[3] لم يتم إطلاقه للعمال المنزليين على منصات أنظمة حماية الأجور
[4] اتفاقية منظمة العمل الدولية 189

الحدود للأطفال المهاجرين. في مصر، تم اعتماد إجراءات التشغيل المعيارية\ إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) وإطلاقها فيما يتعلق بحماية ومساعدة الأطفال المتنقلين. ورأى معظم المشاركين في الجلسة الخاصة بالأطفال تحسناً في الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية. على سبيل المثال، في العراق، منظمة لوتس فلاور غير الحكومية تركز على النساء والشباب ، وتقود مشاريع حاضنة للأعمال وتدريب قدرات المهاجرين لتطوير الأعمال. في الأردن، تدعم جمعية صوت عالمي من أجل التوحد الأطفال المهاجرين ذوي الإعاقة والتوحد، حيث يقود الشباب المهاجر برامج التدريب المجتمعية.

التحديات المستمرة: تركز غالبية القوانين التي تؤثر على الأطفال في المنطقة على حقوق الأطفال المواطنين وليس على جميع الأطفال الموجودين على أراضيهم. عندما يتم تقديم المساعدة للأطفال غير المواطنين، فإنها ترتبط في كثير من الأحيان بالوضع القانوني أو الجنسية أو الوثائق. لا تزال بعض الدول في المنطقة تحتجز الأطفال لأسباب تتعلق بوضعهم أو وضع آبائهم كمهاجرين. وبالتالي تم اعتبار الأحكام التشريعية وعدم وجود بدائل مناسبة للاحتجاز على أنها ثغرات. يوفر المجتمع المدني وليس الحكومات غالبية الخدمات للأطفال المهاجرين ويمولها في العديد من الدول في المنطقة. وجدت الأبحاث التي أجرتها اليونيسف مؤخراً في منطقة القرن الأفريقي والسودان ومصر أن الأطفال والشباب المتنقلين لا يثقون في الخدمات والمؤسسات المصممة لتوفير الرعاية والحماية والخدمات الأساسية - مما جعلهم يضعون ثقتهم في المهربين والمتاجرين بالأشخاص أو يتجنبون التماس المساعدة عند الحاجة، مما قد يعرضهم للأذى. يؤثر عدم الاعتراف بالمؤهلات السابقة، والحواجز اللغوية، وعدم الحصول على التعليم المستمر بسبب الوضع القانوني على العديد من الأطفال والشباب المهاجرين. كما يعتبر الحصول على فرص العمل قضية جوهرية تؤثر على المهاجرين الشباب، ولا سيما الشابات. برز مؤخراً تحدي جديد نتيجة كوفيد-19، حيث اصبحت معظم منصات التعليم افتراضية عبر الإنترنت. فأدت الأمية التكنولوجية ومحدودية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية إلى توسيع فجوة التعليم والمهارات للأطفال والشباب المهاجرين. هناك مخاوف من عدم تضمين الأطفال عديمي الجنسية أو غير الحائزين على وثائق أو غير المسجلين في حملات التطعيم ضد كوفيد-19 في بعض الدول. ويعتبر التمييز وكراهية الأجانب من القضايا الرئيسية التي تواجه الأطفال المهاجرين. كما أن وصمة العار ضد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية يمكن أن تؤثر أيضاً على الوصول إلى الخدمات. في معظم الحالات، كان الأطفال المهاجرون غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم لا يتمتعون بجميع أشكال الحماية والدعم المقدم لهم عندما يبلغون 18 عاماً، مع عدم وجود فترة انتقالية وعدم توافر حلول لمستقبلهم.

مجموعة كبيرة من الأطفال المتأثرين بالهجرة والذين يميلون إلى أن يكونوا غير مرئيين هم أولئك في بلدان المنشأ الذين تركهم والديهم أو أحد الوالدين بسبب الهجرة. في العادة، يترك هؤلاء مع أفراد الأسرة الممتدة، على أن يقوم ذويهم بإرسال التحويلات المالية لرعايتهم. ومع ذلك، فإن التحويلات لا تُنفق دائمًا على هؤلاء الأطفال، وقد يعانون من الإهمال. وتتفاقم هذه المشكلة عندما لا يسمح أرباب العمل للنساء المهاجرات الاتصال بأطفالهن ومتابعة أوضاعهم. يعود سبب العديد من هذه المشاكل إلى عدم وجود حقوق لم شمل الأسرة للنساء والأطفال المهاجرين في المنطقة.

III. التوصيات

العاملات المهاجرات

من خلال الاستثمار في الاستجابة لـ كوفيد-19 والتعافي طويل الأجل:

- ✓ ضمان الحفاظ على الوظائف، بما في ذلك من خلال زيادة تنقل العمال وحماية العمال، والتعويض الكامل عن فقدان الأجور، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتطعيمات، وبرامج العفو؛
- ✓ إنتاج بيانات مصنفة حسب الجنس وإجراء تحليل جنساني للوضع الاجتماعي - الاقتصادي، وحالة سوق العمل للعاملات المهاجرات؛
- ✓ ضمان تغطية قانون العمل بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك العمال المنزليون، وبناء القدرات والإنفاذ والمساءلة، لا سيما لمسؤولي إنفاذ القانون ووكالات التوظيف وأرباب العمل؛
- ✓ تعزيز السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني المتعلّق بمعلومات قبل الوصول للعمل بشأن بالحقوق والالتزامات، وقابلية التوظيف، والتوظيف العادل والأخلاقي، والضمان الاجتماعي، وحماية الأجور، وجمع المدخرات، والتحويل الفعال للتحويلات؛
- ✓ إلغاء أنظمة الكفالة والتأكد من الحصول على تأشيرات عمل بأسماء المهاجرين؛ تقليل عبء الحصول على التأشيرة وتجديد تصاريح العمل / الإقامة على العامل وضمان بيئات المواتية تحمي حقوق العمال؛ تعزيز قدرة العامل على التعاقد على وظائف جديدة مع إشعار صاحب العمل بمهلة كافية؛ إعطاء "فترات سماح" للعمال للبقاء في البلاد دون فقدان حق الإقامة، وإتاحة التعاقد على وظائف جديدة والوصول إلى العدالة إذا لزم الأمر أثناء السماح لهم بالعمل؛
- ✓ ضمان تمثيل النساء المهاجرات ومجموعات دعمهن في جميع مراحل وضع السياسات والبرامج؛
- ✓ ضمان حق التمثيل والمفاوضة الجماعية.
- ✓ توفير التغطية للعاملات المهاجرات في قوانين مكافحة العنف ضد المرأة والوصول الشامل إلى الخدمات، بغض النظر عن حالة الهجرة؛
- ✓ إلغاء القوانين والأعراف الاجتماعية التمييزية القائمة على الجنس، والعرق / الإثنية، والأمومة، والاقتصاد، والجنسية، وحالة الهجرة؛
- ✓ توفير بدائل للاحتجاز والترحيل؛
- ✓ تعزيز استخدام العمليات التشاورية ومشاركة المجتمع المدني في معالجة المخاوف الأساسية، مع المتابعة المستمرة.

الأطفال والشباب المهاجرون

- ✓ الاستماع إلى احتياجات وتطلعات الأطفال والشباب، والتأكد من أن الخدمات المقدمة آمنة؛
- ✓ إصلاح القوانين لتشمل الأطفال المهاجرين وحمايتهم على أساس الحاجة وليس الوضع، وضمان إدراج الأطفال المهاجرين في الأنظمة الوطنية لحماية الطفل والخدمات الوطنية الأخرى، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بدعم من السلطات المعنية؛

- ✓ تعزيز قدرات القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية والشرطة وسلطات الحدود بشأن حقوق الأطفال المهاجرين وحمايتهم؛
- ✓ إنشاء آليات تنسيق وإدارة حالة مراعية للأطفال عبر الحدود. زيادة وجود مهنيين مدربين في مجال حماية الطفل، مثل الأخصائيين الاجتماعيين في المناطق الحدودية؛
- ✓ التأكد من وجود إجراءات مناسبة ومراعية لمصالح الأطفال ؛
- ✓ حظر احتجاز المهاجرين الأطفال في التشريعات الوطنية والتأكد من توفر خيارات الرعاية والاستقبال المناسبة للأطفال المهاجرين وأسرهم. دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في تقديم الرعاية المجتمعية البديلة؛
- ✓ حيثما لا يزال احتجاز المهاجرين قيد الاستخدام، يجب تسهيل وصول المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وغيرها من المنظمات ذات الصلة للمراقبة؛
- ✓ ضمان توفير المعلومات حول خدمات هجرة الأطفال بطريقة تراعي الطفل، في كافة مراحل الهجرة؛
- ✓ إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول العربية تسمح بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية السابقة للمهاجرين وتسهيل وصول الشباب المهاجرين إلى فرص العمل؛
- ✓ تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير البرامج التي تسد فجوات التعليم والمهارات للشباب المهاجرين - مع التركيز على تقليل الحواجز أمام الفتيات والشابات والمساعدة في معالجة محو الأمية التكنولوجية وفجوات الوصول؛
- ✓ تعزيز إدماج المهاجرين وبناء استراتيجيات توسع من مساهمة المهاجرين الشباب في الاقتصادات الوطنية؛
- ✓ اطلاق حملات لمكافحة التمييز والتنمّر، والعمل مع الشباب من المهاجرين والمجتمعات المضيفة لمكافحة كراهية الأجانب؛
- ✓ تعزيز المسارات القانونية للأطفال والأسر للهجرة بطريقة آمنة ومنتظمة؛
- ✓ إنشاء مراقبة طويلة المدى للأطفال بعد العودة.

<u>توصيات مترابطة ذات صلة بالعاملات والأطفال المهاجرين</u>

- ✓ ضمان جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، من أجل برمجة أفضل مع النهج المراعية للمنظور الجنساني والمراعية للأطفال؛
- ✓ تضمين الخطاب حول الهجرة - وإيجاد أدلة حول - قضايا الأطفال الذين تركهم ذووهم المهاجرون، وكذلك الأطفال المولودين لأمهات مهاجرات؛
- ✓ إدخال سياسات هجرة اليد العاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين - على المستوى الوطني وعبر الحدود - والتأكد من أن هذه السياسات تعالج الحقائق والحقوق المتقاطعة للنساء والأطفال؛
- ✓ توفير حماية اجتماعية شاملة، بما في ذلك رعاية الطفل / الوصاية وتدابير الحماية، للأطفال الذين تركهم ذووهم في بلدان المنشأ وللأطفال المولودين لأمهات مهاجرات في بلدان المقصد؛ مراجعة وإصلاح قوانين ولوائح لم شمل الأسرة لجعل لم شمل الأسرة أكثر سهولة بالنسبة للنساء والأطفال المهاجرين في المنطقة؛
- ✓ ضمان حماية حقوق العاملات المهاجرات في البقاء على اتصال مع أطفالهن في الوطن، وتزويدهن بالوسائل اللازمة للاحتفاظ بالاتصالات؛

- ✓ وضع سياسات لحماية وحدة الأسرة عند العودة إلى البلدان الأصلية، وضمان عدم فصل الأطفال عن ذويهم من خلال عمليات الترحيل أو الاحتجاز، وعدم احتجاز العائلات؛
- ✓ إجراء مراجعات وإصلاحات تراعي الأطفال والفوارق بين الجنسين لقوانين تسجيل المواليد والجنسية، مع التركيز على تعزيز حقوق النساء والأطفال المهاجرين، بما في ذلك تمكين النساء من تسجيل أطفالهن ونقل الجنسية إلى أطفالهن؛
- ✓ تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك من خلال الخدمات القنصلية، من أجل ضمان حقوق الجنسية وتسجيل المواليد للأطفال المولودين للعمال المهاجرين وتجنب انعدام الجنسية.

المرفق ج

المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية لأصحاب المصلحة: نتائج الاستطلاع عبر الإنترنت

النتائج الرئيسية

تماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة التي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع بأكمله في تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي، قامت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، بجمع وترتيب مدخلات كتابية طوعية من جميع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. يمكن تلخيص النتائج الرئيسية لهذة الدراسة الاستقصائية في النقاط التالية.

أولاً: نظرة عامة على حالة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

1. كانت آراء المستجيبين حول التغيير في وضع المهاجرين في بلدانهم منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في ديسمبر 2018 إيجابية، حيث أفاد حوالي 50.0% من المستجيبين بتحسن وضع المهاجرين.
2. على الرغم من التغيير في وضع المهاجرين منذ اعتماد الاتفاق، أفاد المستجيبون أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق يحتاج إلى مزيد من التحسين حيث أفاد 73.3 في المائة من المستجيبين أن التقدم المحرز في تنفيذه يحتاج إلى تحسين أو تحسين كبير.
3. أحرزت الدول اكثر تقدم في ثلاثة أهداف للاتفاق للدول المجيبين هي الهدف الأول (1) (بشأن جمع البيانات المصنفة) والهدف الرابع (4) (بشأن الهوية القانونية والتوثيق) والهدف الخامس عشر (15) (بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية).
4. أكثر ثلاثة أهداف التي يتعين على الدول المستجيبة بذل المزيد من الجهود بشأنها هي الهدف الأول (1) (جمع البيانات المفصلة) ، الهدف الثاني (2) (العوامل الي تشجع على الهجرة) والسادس (6) (التوظيف العادل والأخلاقي).
5. أكثر ثلاثة أهداف البلدان المستجيبين بحاجة إلى الدعم لتنفيذها هي نفس الأهداف التي تحتاج البلدان لبذل المزيد من الجهود وهي المذكورة أعلاه بالنقطة رقمبشأنها-والتي تم ذكرها في النقطة 4.
6. فيما يتعلق بإقادة المستجيبين عن وضع بلدانهم لخطة عمل أو استراتيجية استجابة وطنية لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي، أبلغ 38.8% من المستجيبين عن عدم علمهم بتطوير بلدهم لخطة استجابة وطنية / خطة عمل أو استراتيجية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.
7. فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الاتفاق منذ ديسمبر 2018، أفاد المستجيبون أن البلدان أحرزت تقدمًا بدرجات متفاوتة. فيما يلي أهم ثلاثة أهداف حسب إفادة المستجيبينتم تنفيذها بالنسبة للمستجيبين: الهدف الأول (1) (بشأن جمع البيانات المفصلة)، السابع (7) (بشأن تقليل نقاط الضعف) والهدف الخامس عشر (15) (الوصول إلى الخدمات الأساسية).
8. بخصوص مساهمة أصحاب المصلحة بشكل أفضل في تنفيذ الاتفاق، يعتبر المستجيبون أن "تقديم المساعدة المباشرة للمهاجرين" هو أفضل سبل المساهمة في تنفيذ الاتفاق، يليه "توفير بناء القدرات" و "إنتاج البيانات والبحوث" وكذلك "توفير الدعم النقدي".

ثانيًا: الثغرات والتحديات والممارسات الواعدة والدروس المستفادة

9. بالنسبة للفجوات التنفيذية، اشار المستجيبون في اجابتهم على سؤال حول أهم مجالات الدعم التي تشتد الحاجة إليها في بلدانهم لتسريع تنفيذ الاتفاق، إلى "التمويل" كأولوية، يليه "بناء القدرات" و"جمع البيانات وتحليلها".

10. أما بالنسبة للممارسات الواعدة والدروس المستفادة، الأمثلة الرئيسية التي ذكرها المستجيبون، تشمل دمج المهاجرين من خلال إتاحة برامج التكامل الاجتماعي والاقتصادي، وبناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية، واعتماد استراتيجيات الهجرة الوطنية، وتحسين الوصول إلى الحقوق الأساسية، وجمع البيانات المصنفة، وتطوير استراتيجيات وطنية للهجرة، وإدراج المهاجرين في حملات وخدمات التوعية حول فيروس كورونا المستجد.

11. فيما يتعلق بمشاركة المستجيبين في عملية المتابعة والمراجعة الخاصة بـالاتفاق، بلغت نسبة المشاركون الذين شاركوا في المتابعة والمراجعة على المستوى الوطني حوالي 20.0 % من إجمالي المستجيبين، في حين أن نسبة أولئك الذين شاركوا على المستوى الإقليمي بلغت فقط 13.8%. وكذلكنجح الاستطلاع في التقاط أصوات ما يقرب من نصف المستجيبين الذين لم يشاركوا في المشاورات على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثًا: المبادئ التوجيهية الشاملة والمتداخلة لـلاتفاق

12. بالنسبة للمبادئ التوجيهية للاتفاق، وعلى الرغم من الأمثلة التي قدمها المستجيبون على كيفية تطبيق ودمج المبادئ التوجيهية في تنفيذ الاتفاق في بلدانهم، تشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن المستجيبين غير راضين عن درجة تطبيق / دمج هذه المبادئ في تنفيذ الاتفاق. تراوحت نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى الحاجة إلى مزيد من التحسين بين 60%للنهج المراعي للطفل إلى أكثر من 70% لنهج المجتمع بأكمله.